

العراق في مؤشرات الرخاء العالمي Iraq in The Global Prosperity Indexes

سونيا يغيازاريان¹ / مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، جامعة البصرة (العراق).
sonia.arzrony@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/12/31

تاريخ القبول: 2023/12/30

تاريخ الاستلام: 2023/09/04

ملخص

يتمثل الرخاء العالمي في ثلاث "مؤشرات" أو مجالات ضرورية للازدهار، ولكل منها (أربع) مؤشرات فرعية وبإجمالي (12) مؤشرومنها (المجتمعات الشاملة: الأمن والأمان- الحرية الشخصية- الحوكمة- رأس المال الاجتماعي) و(الاقتصاد المفتوح: بيئة الاستثمار- شروط المؤسسة- الجودة الاقتصادية- البنية التحتية والوصول الى الأسواق) و(تمكين الأفراد: الظروف المعيشية- الصحة- التعليم- إخفاء البيئة الطبيعية). بالنسبة الى مركز العراق كأجمالي، فقد شهد تذبذباً بين التدهور في (2016 و 2018) والتقدم على نحو طفيف في (2017 و 2019 و 2020) لمعوقات عدة (وقوعه ضمن الدول ذات التهديد المرتفع للسلام/ ضعف كل من سيادة القانون وكفاءة الحكومة/ زيادة درجة الانفتاح التجاري/ التراجع ضمن دليل التنمية البشرية، الخ.)، وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها (بناء أمن مجتمعي يحقق الاستقرار/ الاعتماد على الحوكمة كأساس في إدارة مؤسسات الدولة/ دعم القطاع الخاص/ تحسين مركز الدولة في مؤشر ضمان الاستثمار، الخ.).

الكلمات المفتاحية : الرخاء العالمي- المجتمعات الشاملة- الاقتصاد المفتوح- تمكين الأفراد.

تصنيف JEL : L53 : L78 : M00.

Abstract:

Global prosperity is represented by three "indicators" or areas that are essential for prosperity. Each of them has (four) sub-indices, with a total of (12) indicators, including (inclusive societies : security and safety - personal freedom - governance - social capital), (open economy: investment environment - institutional conditions - economic quality - infrastructure and market access) (empowering individuals: living conditions - health - education - hiding the natural environment . With regard to the status of Iraq as a whole, it witnessed fluctuation between deterioration in (2016 and 2018) and slight progress in (2017, 2019 and 2020). Due to several obstacles (its location among countries with a high threat to peace / weakness of both the rule of law and government efficiency / increased degree of trade openness / decline in the Human Development Index, etc.), The study reached to the most important results which are: (building societal security that achieves stability/ relying on governance as a basis for managing state institutions/ supporting the private sector/ improving the state's position in the investment guarantee index, etc.)

Keywords: Global Prosperity - Inclusive Societies - Open Economy - Empowering People.

Jel Classification Codes : L53 ; L78 ; M00.

¹ المؤلف المرسل: سونيا يغيازاريان، الإيميل: sonia.arzrony@gmail.com

I - تمهيد :

يعد الرخاء العالمي تصنيف سنوي يصدر عن معهد (Legatum) البريطاني للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية يركز في ثلاث مؤشرات للازدهار متمثلة في المجتمعات الشاملة والاقتصاد المفتوح وتمكين الافراد، وباجمالي (12) مؤشر فرعي. شهد موقع العراق كأجمالي بين التذبذب من حيث التقدم والتراجع، والحال ذاته لمؤشراته الفرعية كـ (التقدم: ضمن مؤشري "الأمن والأمان والحوكمة في (2020) والتراجع للمدة (2015-2019) لكل منها، والحرية الشخصية (2018-2020) والتراجع (2015-2017) ورأس المال الاجتماعي (2015-2016 و 2018) والتراجع (2017 و 2019-2020) وبيئة الاستثمار (2020) والتراجع (2015-2019) وشروط المؤسسة (2019-2020) والجودة الاقتصادية (2017-2019) والتراجع (2015-2016 و 2020) والبنية التحتية والوصول الى الأسواق (2019-2020) والظروف المعيشية (2019-2020) والصحة (2018-2020) والتراجع (2015-2017) والتعليم (2019-2020) والتراجع (2015-2018) وإخفاء البيئة الطبيعية (2016-2018 و 2020) والتراجع (2019))، ويعود أسباب التقدم الى تحسن في بعض مؤشرات المجتمعات الشاملة والاقتصاد المفتوح وتمكين الافراد، والتراجع الى تحديات عدة تشمل أغلب مؤشرات الرخاء العالمي، مما يستدعي وضع المعالجات.

1.I - إشكالية البحث : تنطلق من صياغة الأسئلة الآتية:

* ماهو مؤشر الرخاء العالمي؟ وما هي أهم ركائزه؟.

* ما موقع العراق في مؤشر الرخاء العالمي؟.

* ما هي المعوقات التي تواجه كل مؤشر في العراق؟.

2.I - فرضيات البحث :

ان موقع العراق ضمن مؤشرات الرخاء العالمي الأثنى عشر قد شهد تذبذبا" بين التقدم والتراجع والأخير لمعوقات عدة.

3.I - أهداف البحث :

يكن في التعرف على مؤشرات الرخاء العالمي في العراق وما هي المعوقات التي تواجهها.

4.I - أهمية البحث :

يعد إطارا" عاما" للدول ومنها (العراق) لقياس مدى نجاحها أو فشلها في تعزيز (الرفاه الاقتصادي والاجتماعي) لسكانها من حيث تحديد الخيارات التي يجب القيام بها للبناء الشامل، ومن ثم، تمكينهم من تحقيق المزيد من مستويات الازدهار.

5.I - هيكلية البحث: قسمت الدراسة الى محورين، أختص الأول بالاطار النظري للرخاء العالمي، والتطرق الى الاطار التحليلي لمؤشرات الرخاء العالمي والمعوقات التي تواجهها في العراق في المحور الثاني، وختمت بعدد من الاستنتاجات والمقترحات.

II. المحور الأول: الإطار المفاهيمي للرخاء العالمي

1.II. في بادى الأمر، لا بد من الإشارة الى الرفاهية الاقتصادية التي تفهم على انها: "مقدار المنفعة والسعادة التي تمكن وتساعد الفرد على الشعور بالرضا والاكتفاء والاشباع من استهلاك مجموعة من السلع والخدمات التي تؤدي الى إشباع رغباته المتنوعة والمتزايدة". (محمد وعودة، 2016: 35)، بمعنى، ان نقطة الارتكاز تكمن في (المستوى المعيشي) الذي من شأنه ان يضمن تحقيق السعادة للفرد والمجتمع في ظل توزيع عادل للدخل،

وقد يختلف من بلد الى آخر على وفق مستوى المعيشة والنظام الاجتماعي السائد، ويتفاوت في داخل البلد الواحد من منطقة الى أخرى طبقاً لنوع النشاط الاقتصادي "زراعي-صناعي-تجاري". (رفاعي وآخرون، 2023: 9).

في حين تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) اقتصاد الرفاه: "القدرة على إنشاء دائرة حميدة يقود فيها رفاهية المواطنين الرخاء الاقتصادي والاستقرار والمرونة، والعكس بالعكس، وتسمح نتائج الاقتصاد الكلي الجيدة باستدامة استثمارات الرفاهية بمرور الوقت"، ومن خصائصها: (داودي وآخرون، 2021: 4)

- توسيع فرص الحراك الاجتماعي التصاعدي مع ضمان ترجمة تلك الفرص الى نتائج رفاهية للمجتمع بما فيهم أولئك الذين هم في أسفل توزيع الدخل.

- تحسين حياة الناس وفق الابعاد التي تهمهم مع الحد من عدم المساواة.

- ضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية على حد سواء.

وعليه، هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية العالمية التي أهتمت بقياس الرفاهية الاقتصادية ك (التنمية البشرية 1990-السعادة العالمي 2012- التقدم الاجتماعي 2011- الازدهار العالمي: موضوع الدراسة).

II. 2- مؤشر الرخاء العالمي (Index Legaturm Prosperity): تصنيف سنوي يصدر عن معهد (Legaturm) البريطاني للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية منذ (2007)، ويستند الى مجموعة متنوعة من العوامل ك(الثروة/النمو الاقتصادي/الصحة/التعليم/الرفاهية الشخصية، الخ.)، ويعتمد على تحليل (167) دولة حول العالم والتي تحتوي معاً على (99,4%) من سكان العالم، ويشغل عليه أكثر من (100) من الأكاديميين والخبراء في انحاء العالم كافة من ذوي الخبرة الخاصة (داودي وآخرون، 2021: 5) عبر (104) متغيرات مختلفة، إذ تتمتع الدول الأكثر ازدهاراً في العالم بمستويات عالية من الحرية والسلامة والأمن والتعليم والصحة وبظروف طبيعية صحية تسمح بالازدهار الاقتصادي من حماية الاستثمارات والبنى التحتية الجيدة للسوق وأنظمة الاعمال المواتية والعكس بالعكس. (خريسان، 2021: 3).

III- المحور الثاني: الاطار التحليلي لمؤشرات الرخاء العالمي في العراق

يعتمد مؤشر الرخاء أو الازدهار العالمي على (66) دعامة منفصلة العناصر تركز على السياسة، ويتم تجميعها في ثلاثة "مؤشرات: مجالات" ضرورية للازدهار هي (المجتمعات شاملة/الاقتصاد المفتوح/ تمكين الأفراد)، ولكل منها (4) مؤشرات فرعية وبأجمالي (12) مؤشر. من الأرقام المبيّنة في (الجدول (1))، على وفق مؤشر الرخاء العالمي، تراجع العراق من المركز أو المرتبة (123) في 2015 الى 143 في 2016) من أصل (142 و 149) دولة على التوالي، ثم بين التقدم على نحو طفيف (142 من إجمالي 149 دولة في 2017) ليتراجع الى (143 من أصل 146 دولة في

الجدول (01): ترتيب العراق في مؤشر الرخاء العالمي للمدة (2015- 2020)

السنة	المركز: المرتبة	إجمالي الدول
2015	123	142
2016	143	149
2017	142	149
2018	143	146
2019	142	167
2020	137	167

Source: The Legaturm Prosperity Index , (2015- 2020), LONDON: United Kingdom, 11 charles street, mayfair.

• التراجع بالمركز: تدهور- التقدم بالمركز: تحسن.

2018) ثم التقدم الى المراكز (142 و 137 في 2019 و 2020 من أصل 167 دولة) والموضح على نحو تفصيلي "المؤشرات الفرعية" لكل منها على حدة، والتي تتمثل هذه الركائز أو المؤشرات في: (داودي وآخرون، 2021: 52)

III.1. المجتمعات الشاملة: تقيس (الأمن والسلامة/ الحرية الشخصية / الحوكمة/ رأس المال الاجتماعي):

1.1. الأمن والأمان: الدرجة التي تزعزع استقرار أمن الافراد (الحرب-الإرهاب والعنف المرتبط سياسيا- الصراع- جرائم العنف، الخ.). تراجع مركز العراق من (135 في 2015 الى 147 و 149 مكرر و 165 في 2016 و 2017 و 2018 و 2019) على التوالي في ظل احتلال التنظيمات الإرهابية (داعش) لبعض محافظات (الموصل/ الانبار/ صلاح الدين/ أجزاء من ديالى وكركوك) في (حزيران 2014 لغاية التحرير أو القضاء عليهم في 2018) والتقدم على نحو طفيف الى (163 في 2020) (الجدول (2))، حيث بلغ عدد الضحايا نتيجة العنف المرتبط بالعمليات الإرهابية والعسكرية (700) ألف شخص للمدة (2003-2017) (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، 2019: 48)، في حين يقدر نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف البدني والنفسي والجنسي ما بين (0,01% مكرر في 2017 و 2018) و (0,02% مكرر في 2016 و 2019) (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، 2021: 65)، وعلى وفق إحصاءات منظمة حرية المرأة في العراق لعام (2016)، تراوحت عدد النساء اللاتي تعرضن للاختطاف والاغتصاب والبيع والشراء وما تبعه من اضرار نفسية (4000) امرأة (وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، الفصل التاسع: التنمية البشرية والاجتماعية، 2018: 236)، ووفقاً "مؤشرات العنف والجريمة ضد

الجدول (02): موقع العراق في المؤشر الفرعي (المجتمعات الشاملة)

ضمن مؤشرات الرخاء العالمي للمدة (2015- 2020)

السنة	المجتمعات الشاملة			
	الأمن والأمان	الحرية الشخصية	الحوكمة	رأس المال الاجتماعي
2015	135	125	131	90
2016	147	139	134	62
2017	149	142	136	67
2018	149	141	138	66
2019	165	137	145	94
2020	163	129	143	107

Source: The Legatum Prosperity Index, (2015- 2020), LONDON: United Kingdom, 11 charles street, mayfair.

المرأة العراقية، ان عدد ضحايا القضايا الجنائية بلغت (444) ضحية تليها (318) حوادث القتل ضد النساء والمقيدة ضد مجهول) و (87 ضحية لجرائم العنف) و (77 ضحية لجرائم القتل العمد) في (2016) (وزارة التخطيط، التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات، 2017: 36)، وعلى الرغم من انخفاض عدد ضحايا القتل العمد لكل (100) ألف نسمة في (الجدول (3)) بنسب سالبة (0,10%- و 4,2%- و 2,13%- في 2017 و 2018 و 2019) على التوالي، وجرائم القتل لكل (100) ألف نسمة (9,9% في 2019) (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، 2021: 66)، في حين تشير مصادر أخرى، الى ان عدد الشهداء والقتلى قد انخفض بنسبة (8,97%- من 578,17 شهيد وقتيل في 2015 الى 384 شهيد وقتيل في 2020) (فارس وجودة، 2022: 327)، إلا مع ذلك، تعد نسبة السكان الذين يعيشون بالأمان أو

يمشون بمفردهم ليلاً" في المدينة التي يعيشون فيها (4,60 % في 2019) ضئيلة نوعاً ما، لاسيما وان تقرير التنمية المستدامة العربي قد أشار، الى ان العراق قد أحتل المرتبة الثانية بعد جزر القمر في معدل جرائم القتل المتعمد والاغتيالات (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، 2021:66)، الى جانب ذلك، ان عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل (100) ألف نسمة (الجدول (3))، قد ارتفع بنسبة (9,70% من 31 حالة في 2016 الى 53 حالة في 2017) بين الذكور بمعدل نمو (100%) والاناث 40

الجدول (03): عدد الوفيات المتصلة بالنزاعات وعدد ضحايا الاتجار بالبشر في العراق

للمدة (2016- 2019)

السنة	عدد ضحايا القتل العمد لكل (100) ألف نسمة	معدل النمو (%)	عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل (100) ألف نسمة				
			الكل	معدل النمو (%)	الذكور	معدل النمو (%)	الاناث
2016	1983	-	31	-	16		15
2017	1783	(10,0)	53	70,9	32	100	21
2018	1740	(2,4)	42	(20,7)	28	(12,5)	14
2019	1509	(13,2)	80	90,4	24	(14,2)	56

المرجع: وزارة التخطيط (2021)، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة والعودة الى المسار التنموي، الهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات القوية، بغداد: اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة: 65. * الأرقام بين الاقواس قيم سالبة. *النسب المئوية استخرجت من الباحثة.

(%) ثم انخفاضه بنسبة (7,20% في 2018) وبين الذكور والاناث بـ (5,12% و 3,33%) على التوالي، إلا ما لبث ان ارتفع عدد ضحاياه بمعدل نمو (4,90% بين الاناث بنسبة 300% في 2019)، وتسجيل (300) حالة اتجار بالبشر في (2021) وعدد المختطفين (125) مختطفاً واغلبها لأغراض الاعتداء الجنسي والحصول على مبالغ مالية، وأغلب ضحاياها من النساء والشباب والأطفال، وتصدرتها (بغداد ثم بابل وديالى وذي قار)، علماً، ان مبالغ الابتزاز تصل الى (15) مليون دينار أو ما يعادل (10) آلاف دولار، تصدرتها (بغداد) أيضاً تلتها (الانبار والبصرة وكربلاء ونيوى وكركوك وميسان) في العام ذاته (الشمري، 2022: 3)، أضف الى ذلك، ان القتل الجنائي في تزايد من (3400 حالة قتل في 2015 الى 4400 في 2016 ليواصل بالارتفاع مسجلاً 4600 مكرر في 2017 و2018 وبمعدل نمو (2,3% و 4,3%)، إلا قد شهد انخفاضاً طفيفاً (4180 في 2019) وبنسبة (9,13-%)، إلا قد عاود الارتفاع (4700 و5000 و5300 حالة قتل في 2020 و2021) وبنسب (12,4% و 6,3% و 6%) على التوالي (أمن: بالأرقام ..العراق يحصد أعلى نسبة تاريخية بالجرائم الجنائية، 2022: 3).

2. الحرية الشخصية: التقدم نحو (الحقوق القانونية" عدم وجود أي تمييز قضائي) -الحيات الفردية – التسامح الاجتماعي-حرية التجمع وتكوين الجمعيات-حرية التعبير والدخول الى المعلومات). تراجع مركزه (الجدول (2)) من (125 في 2015 الى 139 في 2016 ليبلغ 142 في 2017) في ظل فقد (29) صحفياً في (2015) اثناء أداء عملهم الصحفي والإعلامي بينهم (20) صحفياً في الموصل، إلا قد انخفض الى (15) صحفياً في (2016) وارتفاعه قليلاً (16) صحفياً في (2017)، علماً، حتى (2016)، لم يكن هناك آليات فاعلة لحماية الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب، فقد تم تشكيل (اللجنة الوطنية لحماية الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب) برئاسة وزارة العدل من أجل مراقبة حماية الصحفيين والابلاغ عن المخاطر والتهديدات

التي تنالهم مع تأمين المعلومات والتقارير الرسمية، وبمبادرة من وزير الداخلية ومديرية العلاقات العامة والاعلام في الوزارة، شكلت (وحدة التحقيق الخاصة) في وزارة الداخلية وبدورها، تضم ثلاث مديريات (مكافحة الإرهاب والجريمة/حقوق الانسان/العلاقات والاعلام) لمتابعة جميع القضايا الخاصة بالصحفيين والإعلاميين والعاملين في المؤسسات الإعلامية، ويكون مركزها في الوزارة في بغداد ولها وجود في كل المحافظات عبر قيادات الشرطة (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، 2019: 50)، ناهيك عن ارتفاع معدلات الانتهاكات ضد الأطفال ومنها تجنيدهم من قبل الجماعات الإرهابية في نينوى فقط (1500) طفل، ونحو (70%) من الأطفال النازحين قد فاتهم عام دراسي كامل "بلغ عدد النازحين من الأطفال (1,6) مليون طفل ونسبة (50%) من إجمالي عدد النازحين (3,2) مليون نازح في (2014) مع وجود مليون طفل يتيم يجبرهم الظروف القاهرة على العمل (وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، الفصل الأول: الأداء التنموي، 2018: 43). على الرغم من تقدم مركزه على وفق مؤشر الحرية الشخصية من (141 في 2018 الى 137 و 129 في 2019 و 2020)، إلا قد شهد الشارع العراقي منذ (2019/10/1) استمرار الاحتجاجات الشعبية والشبابية حول نقص الخدمات وفرص العمل والمطالبة بالإصلاح السياسي والنظام الانتخابي، وعاد ليتجدد في (2019/11/23) في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة "يذكر لاحقاً" وزيادة المطالب بإصلاحات حقيقية وجذرية ومحاربة الفساد وتحسن واقع الخدمات المقدمة للمواطنين، مما أدى الى تعاظم أزمة الثقة بين المواطن والدولة، مما أسهم في مقتل (490) متظاهرو جرح (7783) ما بين (تشرين الأول 2019 - أيار 2020) (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتتحقق من أهداف التنمية المستدامة، 2021: 24)، فضلاً عن وجود (1,5) مليون نازح في خيمهم وخارج مدنها، وتم إعادة (415265) عائلة من النزوح الطارئ خلال المدة (2014-2021) وحقت الانبار أعلى نسبة عودة (84%) ثم (صلاح الدين و نينوى 57,1% و 55,7%) على التوالي (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الثاني للمتتحقق من أهداف التنمية المستدامة، 2021: 11)، إذ أطلقت قوات الأمن في جنوب العراق الرصاص على المحتجين الذين طالبوا بالحصول على الوظائف وتوفير الخدمات الأساسية والرعاية الطبية وضرهم واعتقالهم واحتجازهم، بالإضافة الى ذلك، قيدت السلطات الحكومية في الاحتجاجات التي شهدتها البلاد في منصات التواصل الاجتماعي (الوصول الى الانترنت)، لاسيما وان المحتجون السلميون جنوبي العراق وفي بغداد اعتقدوا، ان هذا (التقيد) هو مقصود ومتعمد لكي لا يستطيعوا تبادل الصور ومقاطع الفيديو التي تظهر الانتهاكات بحقهم، والحال ذاته في إقليم كردستان من تفريق قوات الأمن الكردية والعناصر المسلحون المرتدون ملابس مدنية الاحتجاجات السلمية بعنف في (أربيل ودهوك) في مارس (2019) من حيث خروج المعلمين والعاملين في القطاع العام لاسيما القطاع الصحي احتجاجاً على إجراءات التقشف، وتأخر دفع رواتب موظفي الدولة وتخفيضاتها، واحتجاز العشرات من المحتجين والعديد من الصحفيين وتعرضهم الى التعذيب والمعاملة السيئة واجبروا على توقيع تعهدات بانهم لن يشاركوا في مظاهرات مجدداً". (منظمة العفو الدولية، 2018: 4).

3. **الحوكمة** الانضباط والسيطرة والحكم: "عملية تقوم بها الدولة بهدف تحقيق رسالتها وحماية مصالحها والخصائص على موجوداتها، والمؤسسية منها تعرف على انها: "نظام متكامل يتبنى الممارسات السلمية والصحيحة في اعمالها مستندة الى منظومات توجيهية ورقابية تعتمد مبادئ وأسس واضحة (النزاهة/الشفافية/المساءلة/العدالة، الخ.) مع وجود قوانين فاعلة لتبني الحوكمة وتطبيقها" (النعيمي، 2022: 61)، بمعنى آخر، مدى تواجد الضوابط والقيود على السلطة ان كانت الحكومات تعمل بشكل فعال ودون فساد. من بيانات (الجدول (2))، تراجع مركزه على وفق المؤشر المذكور طيلة المدة (2015-2019)، وتقدمه "تحسنه على

نحو طفيف الى (134 في 2020)، علماً، قد صنفه البنك الدولي في مجال الحوكمة لعام (2016) في مؤخرة التصنيف "رابع أسوأ" دولة في العالم قبل (كوريا الشمالية/سوريا/اليمن) من أصل (170) دولة، بحصوله على درجة (1,27-) لاسيما وان حدود التصنيف يتراوح (2,5+ - 2,5-) (النوعي، 2022: 63). من أجل ضمان ملكية وطنية واسعة للأهداف (محاربة الفساد/سيادة القانون "يذكر لاحقاً"/الحرية والمشاركة)، دعا معالي وزير التخطيط في (1/3/ 2019) الى تشكيل منتدى عراقي للتنمية المستدامة لتوسيع الحوار وتعزيزه بين أصحاب المصلحة وسماع صوتهم لمتخذي القرار. (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، 2019: 26).

4. رأس المال الاجتماعي: يقيس (العلاقات الشخصية والعائلية-التسامح الاجتماعي-المشاركة المدنية والاجتماعية، الخ.)، وبدوره يعزز التماسك الاجتماعي وبيئة مستقرة للاقتصاد ويمنع الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. إذ تقدم مركزه من (90 في 2015 الى 62 في 2016) والتراجع (67 في 2017) ثم التقدم (66 في 2018) والتراجع في (2019 و 2020) على التوالي، (الجدول (2)). على الرغم من المادة (14) ضمن الدستور العراقي (2005): العراقيين متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الوضع الاقتصادي "والمادة (22): أولاً: العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة" (دستور العراق، الباب الثاني: الحقوق والحريات، الفصل الأول: الحقوق، 2005: 4)، اتسمت نسبة مشاركة الاناث الى الذكور في القوى العاملة بالتذبذب بين الانخفاض (21,5% في 2017) والارتفاع الى (25,3% و 25,5% في 2018 و 2019) ثم الانخفاض الى (17,1% في 2020) (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة، الهدف (5): المساواة بين الجنسين: 57)، إلا مع ذلك، في أواخر (2020)، اتخذت الحكومة العراقية خطوات مهمة لتعزيز مشاركة المرأة من خلال انجاز خطة العمل الوطنية الثانية لتنفيذ ومتابعة قرار مجلس الأمن الدولي (1325) الخاص بالمرأة والسلام والأمن الذي اعتمد في (31/10/ 2000) وتغطي الأعوام (2021- 2024) من حيث التركيز على زيادة نسبة النساء العاملات في برامج (إعادة الاعمار/الإغاثة الإنسانية/ إدارة المفاوضات وبناء السلام)، وفي (آذار 2021)، قامت الحكومة العراقية بتشكيل لجنة عليا للإشراف على تمكين المرأة العملية السياسية وانتخابات مجلس النواب (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، الهدف (5): المساواة بين الجنسين، 2021: 58)، وفي مجال المشاركة السياسية للمرأة في صنع القرار السياسي والإداري التي تعد من أهم عناصر العملية الديمقراطية وتعكس طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في الدولة، بلغت نسبتهن في المناصب الإدارية (22,4% في 2015) ونسبة المرشحات الى المرشحين من الرجال (40%) ضمن انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة (2018)، وحظيت على (83) مقعد ونسبة (25,2%) من مجموع المقاعد (329) في مجلس النواب العراقي للعام ذاته، مع تدني حصتها من المناصب الوزارية من (6 وزيرات في 2014 الى وزيرتين في 2016)، وعلى وفق بيانات مجلس القضاء الأعلى لعام (2017)، سجل عدد القضاة منهن (47) مقابل (1178) للرجال (وزارة التخطيط، التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات، 2018: 16: 18)، في حين تشير مصادر أخرى، الى ان نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية، قد شهدت تذبذباً بين (الانخفاض من 26,5% في 2016 الى 25,3% في 2017) و (الارتفاع 25,5% مكرر في 2018 و 2019 ليواصل مسجلاً 26,4% في 2020) (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، الهدف (5): المساواة بين الجنسين، 2021: 56) وعليه، بينت الدراسات ذات الصلة، ضعف مشاركة الأطراف الفاعلة (المواطن- منظمات المجتمع المحلي- المجالس المحلية- التشكيلات الإدارية

للوزارات) في تحديد الأولويات وآليات الرقابة والمتابعة والمساءلة واتخاذ الإجراءات التصحيحية من حيث نسب المشاركة (الحكومات المحلية 17%) تليها (المواطنين 13%) ثم (منظمات المجتمع المدني 10%) (وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، الفصل الرابع: الحكم الرشيد، 2018: 77)، إذ يعمل المجتمع المدني كألية أساسية في (ردم الهوة بين المواطنين والحكومة) وهذا ما أكدته المسح الذي أجرته منظمة (ميرسي كوربس Mercy Corps) في (2013) الذي فيه، بين (39%) من العراقيين، ان المجتمع المدني يحدث تغييرا في حياتهم، وارتفعت النسبة الى (50% في 2015)، فقد اطلقت مؤسسة النور الجامعة في (ديالى) حملة تمكنت من الضغط على الحكومة المحلية لتحسين الشفافية في الموازنة، وعلى أثره، دعيت المؤسسة لمساعدة السلطات المحلية على صياغة قانون يضع الخطوط العريضة لمشاركة الشعب في الحكومة المحلية، كما نظمت المؤسسة العراقية للتواصل الثقافي في (المثنى) اجتماعات مفتوحة ومؤتمرات وحملات عبر الاعلام بغية نشر التوعية وحشد المواطنين ضد النقص في تأمين التيار الكهربائي في فصل الصيف، مما أسهم في زيادة مديرية الكهرباء ساعات المد بالطاقة لتلبية حاجات المواطنين (علاء الدين، 2018: 14).

مما سبق، ضمن المؤشرات الفرعية (المجتمعات الشاملة): *الأمن والأمان: التراجع (135-165: 2015-2019) والتقدم على نحو طفيف (163 في 2020). *الحرية الشخصية: التراجع (125-142: 2015-2017) ثم التقدم (141-129: 2018-2020). *الحكومة: التراجع (131-145: 2015-2019) والتقدم (143 في 2020). *رأس المال الاجتماعي: التقدم (90-62: 2015-2016) والتراجع (67: 2017) ثم التقدم (66: 2018) والتراجع (94-107: 2019-2020).

وعليه، تتمثل المعوقات التي تواجه المؤشر الفرعي (المجتمعات الشاملة) في العراق ضمن مؤشرات الرخاء العالمي في :

- استنادا "مؤشر السلام العالمي الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام وجامعة سيدني، وبدرجته ما بين (1 أكثر استقرارا - 5 أقل استقرارا)"، يقع ضمن الدول ذات التهديد المرتفع للسلام بالمرتبة (161 من أصل 163 دولة) في (2015 و 2016 و 2017 و 2020) وبدرجة (3,444 و 3,570 و 3,516 و 4,487) للأعوام المذكورة على التوالي. (GLOBAL PEACE INDEX (2015-2017& 2020), p:50)

- على وفق مؤشرات الفساد الدولية التي تمنح الدرجة (0 الأكثر فسادا - 100 الأكثر نزاهة)، حصل على (16) درجة من (100) وجاء في المركز (161) من أصل (176) دولة في (2015)، وقد شهد تحسنا طفيفا في الدرجة ذاتها بتسجيلها (17) في (2016 و 2017)، إلا قد تراجع لـ (5 و 3) مراتب ليسجلا (166 و 169 من أصل 176 و 180) دولة على التوالي، ويعزا الى زيادة عدد الدول لاسيما في (2017)، واستمر بالتحسن في الدرجات (18 و 20 و 21 و 23) وتقدما بالمراتب (168 و 162 و 160 و 157 من أصل (180) دولة في (2018 و 2019 و 2020 و 2021) على التوالي (منظمة الشفافية الدولية، التقارير السنوية (2015-2021): صفحات متفرقة)، أي حقق تطورا بطيئا في معيار مكافحة الفساد بسبب وجود اطراف حزبية طائفية متسلطة على الدولة تمنع التحقيق في عمليات الفساد وهدر المال العام، كونه لا يزال يعاني من تردي الوضع السياسي من حيث التفتيت الطائفي في ظل ان الدول غير المستقرة أمنيا "تكثر فيها حالات الفساد والانفلات الأمني على وفق منظمة الشفافية الدولية" (منظمة الشفافية الدولية (2015-2021)، صفحات متفرقة)، إذ تعد لجنة النزاهة في البرلمان سلبية ولا ترغب في كشف المفسدين لارتباطها مع الأحزاب السياسية الفاسدة، إذ من بين (169) شكوى احيلت الى المحاكم، تم ادانة (شخص واحد) فقط..

- على وفق الفقرة اعلاه، بينت تقرير هيئة النزاهة، ان الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري في الوزارات بالسنوات الأخيرة تجاوزت (7,5) مليار دولار ومنها وزارتي (الدفاع والكهرباء) بنحو (4) مليار و (مليار) وبنسب (55,33% و 13,33%) على التوالي (الحمود، 2023: 32)، ناهيك عن خسارته في القطاع النفطي بما يقارب (45) مليون دولار نتيجة تهريب النفط الذي تسيطر عليه الميليشيات المسلحة و (45) مليون دولار أخرى من المشتقات النفطية، في حين اهدرت الوزارات الأخرى (250) مليون دولار للفترة (2004- 2017)، والحال ذاته في القطاعات الحكومية الخدمية ومثالها (الكهرباء: إذ لا تزيد حصة المواطن العراقي من الكهرباء بمعدل (3) ساعات يوميا" تجهز وزارة الكهرباء وهي أقل نسبة من دول العالم ومنها الدول المتدنية لتجهيز الطاقة الكهربائية بـ (13) ساعة/ يوميا" و (السكن: يحتاج بجميع محافظاتة الى أكثر من (6) مليون وحدة سكنية، منها مدينة بغداد أكثر من (3) مليون وحدة سكنية والبصرة الى (500) مليون وحدة سكنية) (النعيبي، 2022: 64: 67).

- أشار المسح الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء في (2015) بهدف تقييم الجاهزية الالكترونية، الى ان العمل الورقي لا يزال يشكل النسبة الأكبر في العمل (77%) مقابل استخدام الاستمارة الالكترونية (21%)، وان (66%) من إجمالي الجهات المشمولة يتوفر لديها تشكيل لادارة تكنولوجيا المعلومات، في حين تبلغ نسبة "لا بأس بها" الأنظمة الالكترونية العاملة على مستوى التشكيلات (67%)، النسبة الأعلى من نصيب الجهات غير المرتبطة بالوزارة، اما فاعلية شبكات البيانات على المستوى الكلي (42%)، وعلى مستوى الخدمات التي تقدم بشكل الكتروني كانت محدودة جدا" (وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018- 2022)، الفصل الرابع: الحكم الرشيد، 2018: 77).

- يعاني أزمة سلطة، في ظل ما يعرف بـ (السلطات البديلة) وهي جهات فاعلة ما دون الدولة ك(العشائر/الميليشيات/القادة الدينيين) تتنافس معها للحصول على السلطة والموارد، وفي بعض الحالات لها القدرة على تحدي الدولة أو الحلول مكانها في تقديم الخدمات والأمن وتطبيق العدالة والجهة القادرة على فض النزاعات لا تملكها سلطة محلية وشرعية أكبر، لكنها تكتسب الموارد من الدولة نفسها ومثالها، في البصرة "تمتلك أضخم ثروة نفطية بنسبة (60%) من الاحتياطي النفطي العراقي البالغ (145) مليار برميل، أي ما يعادل (65) مليار دولار (شكر، 2022: 3)" التي انتهت الحرب ضد تنظيم داعش الحكومة العراقية، فما عادت قادرة على استعادة سيطرتها على الأرض والاقتصاد المحلي من العشائر والميليشيات الشيعية التي دخلت في مواجهات مسلحة للفوز بعقود مع الحكومة وارض والسلطة (علاء الدين، 2018: 16).

- الثقافة المجتمعية القائمة على التميز المبني على النوع الاجتماعي وتدني نسبة مشاركتهن في القطاع الخاص لهيمنة التقاليد والعادات الاجتماعية.

- ضعف تفعيل قانون العمل ومنظومة القيود المجتمعية والاقتصادية التي تحول دون حصولهن على استقلاليتهم وتمتعن بحقوقهن على الرغم من صدور المادة (20) ضمن دستور العراق لعام (2005): "للمواطنين رجالا" ونساء" حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخابات والترشيح" (دستور العراق، الباب الثاني: الحقوق والحريات، الفصل الأول: الحقوق، 2005: 7).

- ان أهم مشاكل العنف ضد المرأة يكمن في (قوة تنفيذ القانون/التنشئة الاجتماعية/الوضع الاقتصادي للأسرة/التقاليد الاجتماعية) والعشائرية/الازمات والحروب والنزوح بنسب (37,0%/28,7%/28,3%/28,1%/16,6%) على التوالي (وزارة التخطيط، المسح الوطني للفتوة والشباب في العراق، 2020: 277).

- من العوامل التي تفاقم العنف في المجتمع، أحتلت النسب الأعلى كل من (الازمات والحروب تليها المشكلات الاقتصادية من الفقر والبطالة والتهميش، الخ. (44,9% و 36,5%) على التوالي ثم (القانون الموازي العشائرية المناطقية 21,1% وضعف الثقافة بالحقوق المدنية والقانونية 18,0%) وادناها (تأثير تكنولوجيا الاعلام والاتصال 6,3%) (وزارة التخطيط، المسح الوطني للفتوة والشباب في العراق، 2020: 275).

- عدم وجود أي اهتمام من المؤسسات الرسمية ولا يستغل أو يعمل على تطويره والاستثمار فيه من حيث حصوله على الدرجة (59,31) والمرتبة (175) من أصل (180) دولة" وقوعه في أسفل المؤشر تقريبا" على وفق مؤشر رأس المال الاجتماعي العالمي لـ (2020) (خريسان، 2021: 13).

III.2. الاقتصاد المفتوح: يقيس (بيئة الاستثمار/ظروف المؤسسة/الجودة الاقتصادية/البنية التحتية والوصول الى الأسواق).

5. بيئة الاستثمار: أي الاستثمارات ومدى حماية وسهولة إجراءاتها في الوقت ذاته (حقوق الملكية- حماية المستثمر- قيود على الاستثمار الدولي). شهدت التدفقات الاستثمارية الى العراق انخفاضاً من (7574 مليون دولار في 2015 الى 6526 مليون دولار في 2016 ليواصل مسجلاً 5032 و 4885 مليون دولار في 2017 و 2018 وأعلاها انخفاضاً 3076 مليون دولار في 2020) (الهيبي، 2021: 8) ونسب (13,8% و 22,8% و 2,9% و 37,0% على التوالي، وعلى وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية، يتمتع بدرجة (مخاطرة مرتفعة جداً) للمدة (2015- 2018)، إلا في (2019 و 2020) حصل على درجة (مخاطرة مرتفعة) وبالمرتبة (161 من أصل 163) دولة على المستوى العالمي في (2020)، يؤكد تراجع ترتيبه أو مركزه ضمن مؤشر البيئة الاستثمارية من مؤشرات الرخاء العالمي (الجدول (4)) من (123 في 2015 الى 148 في 2019) وتقدمه الطفيف الى المركز (144 في 2020)، وعليه، يعود التراجع أو التأخر الى احتلال تنظيم داعش لاراضي واسعة منه، وأزمة الركود الاقتصادي عالمياً "لجائحة كورونا" شهدت كبرى المؤسسات المتعددة الجنسيات البالغ عددها (5000) مؤسسة في انحاء العالم كافة، والتي تشكل الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي انخفاض الإيرادات المتوقعة بـ (40%) في المتوسط، وانخفاض الإيرادات بالأرباح المعاد استثمارها والتي تمثل في المتوسط أكثر من (50%) من الاستثمار الأجنبي المباشر مع انخفاض إعلانات مشاريع الاستثمارات التأسيسية الجديدة وعمليات الدمج

الجدول (04): العراق في المؤشر الفرعي (الاقتصاد المفتوح)

ضمن مؤشرات الرخاء العالمي للمدة (2015-2020)

السنة	الاقتصاد المفتوح			
	بيئة الاستثمار	شروط المؤسسة	الجودة الاقتصادية	البنية التحتية والوصول الى الأسواق
2015	123	-	81	-
2016	146	-	142	-
2017	146	-	129	-
2018	147	-	117	-
2019	148	134	110	118
2020	144	120	120	114

Source: The Legatum Prosperity Index, (2015- 2020), LONDON: United Kingdom, 11 charles street, mayfair.

والتملك عبر الحدود بأكثر من (50%) من الأشهر الأولى من (2020) مقارنة مع (2019)، وفي مجال تمويل المشاريع العالمية باعتباره مصدر هام للاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية، قد تراجعت الصفقات الجديدة بأكثر من (40%) (الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2020: 2-1)، وبالنسبة إلى عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة في العراق للمدة (2015-2020)، قد تراوحت (71) مشروعاً نفذتها ما يقارب (60) شركة بين أجنبية وعربية، وبتوظيف (673,802,3) عامل، إلا مع ذلك، انخفضت بـ (93,3%- من 15 مشروع في 2015 إلى مشروع واحد في 2020) والحال ذاتها إلى كل من عدد الشركات (92,3%- من 13 شركة في 2015 إلى شركة واحدة في 2020) وعدد الوظائف بـ (89,6%- من 938 شركة في 2015 إلى 97 شركة في 2020) (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2015 و 2020): صفحات متفرقة)، فضلاً عن ذلك، من بيانات (الجدول (5)) الذي يوضح الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسة^(*) لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ومنها: على الرغم من حصول تقدم للعراق في مستوى الأداء لمجموعة (المتطلبات الأساسية) من حيث ارتفاع قيمة مؤشرها من (4,38) في 2015 إلى (0,43 و 0,44 في 2017 و 2019) وبفارق (6,4 نقطة واحدة) لأسباب تتمثل في:

الجدول (05): الأداء " للعراق " في المجموعات الثلاث الرئيسة لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للمدة (2015-2019)

السنة	مجموعة المتطلبات الأساسية			مجموعة العوامل الكامنة			مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية		
	العراق	المتوسط العالمي	المتوسط العربي	العراق	المتوسط العالمي	المتوسط العربي	العراق	المتوسط العالمي	المتوسط العربي
2015	38,4	57,4	51,9	34,0	50,9	47,1	11,7	29,7	23,3
2016	38,3	57,0	51,2	34,0	51,0	46,3	10,8	28,7	23,4
2017	43,0	59,0	53,0	35,0	53,0	50,0	11,0	20,0	23,0
2018	41,0	57,0	52,0	32,0	51,0	47,0	7,0	33,0	24,0
2019	44,0	61,0	53,0	28,0	47,0	41,0	6,0	31,0	22,0

المراجع: الهيبي (2021)، د. نوزاد عبد الرحمن، تقييم بيئة الاستثمار والاعمال في العراق من واقع المؤشرات الدولية، مجلة الريادة للمال والاعمال، جامعة النهرين: كلية اقتصاديات الاعمال، المجلد الثاني (اصدار خاص): 11.

- انخفاض معدلات التضخم من (4,1% في 2015 إلى 2,0% و -2,0% في 2017 و 2019) على التوالي في ظل نجاح السياسة النقدية المتبعة من البنك المركزي العراقي للحفاظ على سعر الصرف باعتماده سعر مثبت أسي (1190) دينار/ دولار للمدة (2015-2020) (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015-2020)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: صفحات متفرقة). *فائض الموازنة العامة للدولة بـ (1% من الناتج المحلي الإجمالي في 2017 لارتفاع قيمة الإيرادات الفعلية بنحو 42,1% و 34,2% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع عجز الموازنة 2,0%- و 1,5%- من الناتج المحلي الإجمالي في 2015 و 2019) على التوالي لانخفاض الإيرادات النفطية (47,1%- في 2015) ولنمو معدل النفقات العامة بنسبة أكبر (38,1%) مقارنة مع نمو معدل الإيرادات العامة (1%) في (2019) (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015 و 2017 و 2019)، الفصل الرابع: قطاع المالية العامة: صفحات متفرقة)، إلا مع ذلك، قد بقي متراجعا " عن كل من المتوسطين العالمي (19 و 16 و 17) نقطة والعربي (13,5 و 10 و 17) نقطة على التوالي في الأعوام المذكورة،

والحال ذاته لمؤشر مجموعة (العوامل الكامنة) بانخفاضه من (34,0 نقطة مكرر في 2015 و 2016 الى 32,0 و 28,0 في 2018 و 2019) على التوالي، أي بـ (نقطتين و 4 نقاط) للأعوام المذكورة، والحال ذاتها، بقي متخلفاً عن المتوسطين العالمي (16,9 و 17 و 19 مكرر) والعربي (13,1 و 12,3 و 15 و 13)، إما مؤشر مجموعة (العوامل الخارجية الإيجابية)، فقد شهد انخفاضاً للمدة (2015-2019) وعلى الصعيدين العالمي والعربي على حد سواء، مما يعكس ضعف الأداء من حيث مؤشرات اقتصاديات التكتل والأداء اللوجستي وعوامل التمييز والوساطة المالية والقدرة التمويلية)، وبقاءه على الترتيب (106) عالمياً (الجدول (6)) برصيد (6,25 و 0,28 و 24,0) نقطة في (2015 و 2017 و 2018)، وبذلك يتخلف عن المتوسط العربي والعالمي على حد سواء.

الجدول (06): العراق ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار عالمياً وعربياً

للمدة (2015-2019)

السنة	العراق		الدول العربية		المتوسط العالمي	
	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
2015	106	25,6	67	40,4	55,0	45,8
2016	107	26,2	68	40,2	55,0	45,6
2017	106	28,0	68	42,0	55,0	47,0
2018	106	24,0	66	41,9	55,0	47,2
2019	105	23,0	71	38,0	55,0	46,0

المراجع: الهبتي، د. نوزاد عبد الرحمن (2021)، تقييم بيئة الاستثمار والاعمال في العراق من واقع المؤشرات الدولية، مجلة الريادة والاعمال، جامعة النهدين: كلية اقتصاديات الاعمال، المجلد الثاني (اصدار خاص): 10.

6. شروط المؤسسة: (المنافسة في السوق المحلية- بيئة انشاء الاعمال- عبء التنظيم- مرونة سوق العمل- تشوهات الأسعار): مدى تمكن الشركات من بداية النشاطات والتوسعة والمنافسة. على وفق المؤشر المذكور، تقدم مركزه من (134 في 2019 الى 120 في 2020) (الجدول (4))، إلا مع ذلك، تراجع ضمن مؤشر سهولة ممارسة الاعمال من المرتبة (163 في 2015 الى 172 في 2020) من أصل (190) دولة ضمن (7) من مؤشرات الفرعية والمتمثلة في (بدء النشاط التجاري/ استخراج التراخيص/ تسجيل الملكية/ دفع الضرائب/ توصيل الكهرباء/ التجارة عبر الحدود/ انفاذ العقود) من (141/178/36/52/109/180/146/9/142) في 2015 الى 147/154/121/131/131/186/181 في 2020) على التوالي (حسن، 772022) والذي يعزا الى كل مؤشر منها على التوالي (يحتاج الرجل المروج لتسجيل احدى الشركات الى (8) إجراءات في اليوم الواحد والنساء الى (9) إجراءات في اليوم الواحد لافتتاح شركة، ويشكل افتتاح مشروع تجاري (34%) من دخل الفرد كلفة للتسجيل، والحد الأدنى لرأس المال المدفوع (مليون دينار وبنسبة 18,5%) من دخل الفرد، في حين يحتاج استخلاص أوراق لبناء شركة الى (167) يوماً وهي مدة طويلة/ يستغرق (11) اجراء لاستخراج تراخيص البناء مقابل (7) إجراءات في الدنمارك والى (167) يوماً لاستخراجها، وتكلف (0,3%) من متوسط الدخل القومي للفرد، في حين احتل (5,5) مقابل (15) في (جنوب افريقيا/ الصومال/ السودان) ضمن مؤشر رقابة جودة البناء الذي يتراوح قيمته ما بين (0 لاسوأ- 15 للأفضل) يحتاج (5) إجراءات لتسجيل ملكية مشروع و (54) يوماً لاجراء التسجيل، وتكلفة (5,7%) من قيمة العقار مقابل اجراء واحد لتسجيل الملكية يوماً واحداً في كل من (الامارات والسعودية والبحرين)، إذ يحتل ما قيمته (10,5) ضمن مؤشر جودة نظام إدارة الأراضي بشكل

غير جيد" التي تتراوح قيمته (0 للأسوأ- 30 للأفضل) يتراوح عدد مرات دفع الضرائب (15) مرة مقابل (3) مرات في هونغ كونغ، ويتطلب (312) ساعة سنوياً في العراق مقابل (50) ساعة سنوياً في استونيا مع ارتفاع إجمالي سعر الضريبة من إجمالي الأرباح بـ (30,8%) / يتطلب (5) إجراءات للحصول على الكهرباء، أما عدد الأيام التي تستغرق للحصول عليها (51) يوماً وتكلفتها تبلغ (466,6%) من متوسط الدخل القومي للفرد مقابل (اجراءين و10) أيام في الامارات العربية المتحدة، مع عدم وجود موثوقية وشفافية في التغذية والتعرفة من حيث حصوله على قيمة (صفر) التي يتراوح ما بين (0 للأسوأ- 8 للأفضل) / تبلغ تكلفة التصدير (الامتثال لقوانين الحدود) (85) دولاراً في العراق، في حين لم يكلف تصدير (17) اقتصادات دولاراً واحداً، وتكلفة التصدير (الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية) (504) دولار، وتكلفة الاستيراد (الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية) (175) دولار، والوقت اللازم لها (1800) ساعة/ لحل نزاع تجاري يستغرق (520) يوماً والتكلفة من قيمة المطالبة (28,1%) مقابل (9,00%) في ايسلندا، وبالنسبة الى نوعية الإجراءات القضائية (0 للأسوأ- 18 للأفضل)، أحتل (1,5): تراجع جودة الإجراءات القضائية مقابل تقدمها في (استراليا (15,50) مقابل (3) مؤشرات فرعية منها في "تقدم: تحسن" في (حماية المستثمرين/ الحصول على الائتمان/ تصفية النشاط التجاري "تسوية حالات الاعسار" من 189/180/146 في 2015 الى 172/121/111 في 2020) (حسن، 2022: صفحات متفرقة)، وعليه، يقع في المراتب المتأخرة والأكثر بطناً في (7) مؤشرات فرعية الأنفة الذكر، وكتحصيل حاصل، انخفاض مؤشرات بيئة الاعمال.

7. الجودة الاقتصادية: (مشاركة القوى العاملة- الإنتاجية والتنافسية- الاستدامة المالية -استقرار الاقتصاد الكلي) مدى جودة الاقتصاد بهدف خلق الثروة على نحو مستدام وكامل مع مشاركة القوى العاملة. تراجع مركزه ضمن المؤشر المذكور من (81 في 2015 الى 142 في 2016 ثم التقدم أو التحسن للمدة (2017-2019) ثم التراجع 120 في 2020) (الجدول (4))، في السياق المذكور، ارتفعت نسبة القوى العاملة من إجمالي السكان من (25,7% في 2015 الى 25,9% في 2016 لنمو القوى العاملة بمعدل أعلى 3,3% مقارنة مع نمو السكان 2,5%)، إلا أنها انخفضت الى (25,2% في 2017 لانخفاض معدل نموها بنسبة سالبة 0,1% مقابل نمو السكان 2,5%) وعادت الارتفاع الى (25,9% و 26,3% في 2018 و 2019 في ظل نمو معدل القوى العاملة بمعدل أعلى 3,6% و 3,0% من نمو السكان 0,7% و 1,9%) في العامين المذكورين، ومن ثم انخفاضها الى (25,8% في 2020 لانخفاض معدل نمو القوى العاملة بنسبة سالبة 1,0% مقابل نمو معدل السكان 0,6% من جهة، والجائحة من جهة أخرى) (فارس وجودة، 2022: 332)، وبالنسبة الى معدلات البطالة فقد سجلت ارتفاعاً من (10,8% في 2016 الى 13,8% مكرر في 2017 و 2018) (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، 2019: 55)، وعلى وفق البيئة، في المناطق الحضرية النسبة الأعلى (11,5% مقابل الريفية 8,8% في 2016) (وزارة التخطيط، التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات، 2017: 19)، والحال ذاته في المناطق الحضرية هي الأعلى (14,0%) مقابل الريفية (13,2%)، وفي إقليم كردستان هو الأعلى تليها المحافظات المحررة من الإرهاب الأنفة الذكر ثم الجنوب والوسط (17,3%/ 17,1%/ 14,0%/ 19,7%) على التوالي في (2018) (وزارة التخطيط، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق (2017-2018)، القسم الرابع: النشاط الاقتصادي والقوى العاملة، 2018: 42)، وعلى وفق الجنس، بين الأناث هي الأعلى بنسب (22,2%) المناطق الحضرية هي الأعلى 24,6% مقابل الريفية 14,3% مقابل الذكور (8,5%: المناطق الحضرية هي الأعلى 8,8% مقابل الريفية 7,7% في (2016) (وزارة التخطيط، التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات، 2017: 19) وبين (الاناث الأعلى 31,0% مكرر مقابل 10,9% مكرر في 2017 و 2018) (وزارة التخطيط، التقرير

الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، 2019: 55) و10,9% مكرر في 2017 و2018) ومعدل البطالة للبالغين بعمر (15) سنة فأكثر بـ (13,8%) ولل فئة العمرية (15- 24) سنة (27,5%) في (2018) (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، 2019: 55)، وما يقارب (35%) من الشباب يعانون من البطالة في (2020) (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، 2021: 24)، وتذكر بعض المصادر الى ان معدلاتها قد ارتفعت من (10,7% في 2015 الى 10,8% و13,0% في 2016 و2017 لينخفض على نحو طفيف الى 12,9% و12,8% في 2018 و2019 ليعاود الارتفاع 13,7% في 2020) (فارس وجودة، 2022: 332)، اما الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (5- 17) سنة والممنخرطين في سوق العمل، فقد ازدادت من (4,9% في 2016 الى 7,3% في 2018) بين الأولاد النسبة الأعلى (1,7% و10,2%) مقابل البنات (2,5% و4,3%) في الاعوام المذكورة (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، 2021، الهدف (8): العمل اللائق والنمو الاقتصادي: 61) نتيجة الربعية التي تعد متلازمة الاقتصاد العراقي واعتماده على النفط بنسبة (95%) في الناتج المحلي الإجمالي مقابل تراجع القطاعات الإنتاجية الأخرى (الزراعة والصناعة من 5,1% و2,2% في 2016 الى 1,9% و1,8% في 2018) (البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين (2016 و2018): صفحات متفرقة)، وبالنسبة الى الاستدامة المالية والتي تعرف على انها: "قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية والحالية والمستقبلية من دون الحاجة الى إعادة جدولة الديون" (موعش، 2020: 4)، ويتم ذكر بعض من مؤشرات (صالح وسلمان، 2021: 204: 207):

- نسبة تغطية الإيرادات العامة الى اجمالي الانفاق العام، فاذا كان الناتج (أكبر من واحد: ان الإيرادات العامة تغطي النفقات العامة وتحقق الاستدامة المالية) و(واحد: الإيرادات بالكاد تكفي لتغطية النفقات) و(أقل من واحد: الإيرادات لا تغطي النفقات، ومن ثم، لا تتحقق الاستدامة المالية)، وفي العراق، بلغت نسب تغطية الإيرادات العامة الى النفقات العامة (0,94% و0,81%: أي انها لم تحقق الاستدامة المالية) في ظل تعرض البلاد الى الهجمات الإرهابية لبعض محافظات مع انخفاض أسعار النفط الانفتا الذكر، وتحسن نسبتها الى (1,02% و1,32% في 2017 و2018)، بمعنى ان الإيرادات تغطي النفقات (تحقيقها الاستدامة المالية) نتيجة التحرير من تنظيم داعش ولنمو الإيرادات الكلية بمعدل أعلى (42,1% و37,8% في 2017 و2018) مقابل نمو النفقات العامة بمعدل أقل (12,6% و7,1%) في العامين المذكورين (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (2018)، الفصل الرابع: قطاع المالية العامة: 40).

- الفجوة: المتانة الضريبية: يعبر عن مدى قدرة السياسة الضريبية على تقليل الفرق بين الضرائب المستهدفة للاستدامة المالية والضرائب الفعلية. في العراق، اتسمت الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة تذبذباً بين الارتفاع (2,3% و7,1% في 2015 و2016) ثم الانخفاض (5,9% و5,3% و3,7% في 2017 و2018 و2019)، وعلى الرغم من ارتفاعها النسبي الى (7,4% 2020) على التوالي (العسكري، 2023: 6)، علماً، ان ارتفاعها يعزى الى زيادة نسبة الإيرادات الضريبية "على الدخل والثروات" و"الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج" (99,5% و99,5% في 2016) وزيادة نسبة الإيرادات الضريبية على الدخل والثروات (38,8% في 2020) (البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين (2016 و2020)، الفصل الرابع: قطاع المالية العامة: صفحات متفرقة)، إلا انها ما زالت ضعيفة جداً ولا تتسم بالاستقرار على حد سواء.

- نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي: يقيس مستوى الدين بالنسبة الى النشاط الاقتصادي للدولة وقدرتها على السداد وتدل على تدهور أو تحسن وضع الحكومة، فقد ارتفعت نسبتها من (40,25% في 2015 الى

41,78% في 2016) لزيادة الانفاق العسكري من (21,43% في 2015 إلى 29,48% في 2016) إلى إجمالي الانفاق العام ومن (7,17% في 2015 إلى 9,61% في 2016) إلى الناتج المحلي الإجمالي (كامل، 2022: 161) في ظل الحرب على داعش مع تراجع أسعار النفط بـ (19,4%- من 44,7 دولار/ برميل إلى 33 دولار/برميل) في العامين المذكورين، ومن ثم، انخفاض الإيرادات النفطية (13,7%) (البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين (2015- 2016)، الفصل الرابع: قطاع المالية العامة: صفحات متفرقة) وانخفاضها إلى (37,82% و 15,82% في 2017 و 2018) ثم ارتفاعها على نحو طفيف إلى (25,81% و 33,54% في 2019 و 2020) (رشيد وآخرون، 2021: 378- 379) في ظل الاحتجاجات التي شهدتها العراق وانتشار الجائحة، إلا مع ذلك، إن ديونه لا يزال ضمن المعدلات المقبولة والأمنة التي تتراوح ما بين (35%- 75%) من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية. (الوائي ونعمة، 2020: 54).

8. البنية التحتية والوصول إلى الأسواق: (حواجز تعريفية الاستيراد-حجم السوق المفتوح-النقل- الماء- الطاقة- إدارة الحدود- الاتصالات). يعد العراق سوقاً كبيراً وداعماً للاستثمار يؤكد ارتفاع الملحوظ في متوسط دخل الفرد سنوياً من الدخل القومي الموضح في (الجدول (7)) وبمعدل نمو (11,8% و 16,0% في 2017 و 2018) في ظل زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسب (14,8% و 19,1%) نتيجة زيادة كل من معدلات تصدير النفط الخام بنسبة (21,2% من 3,3 مليون برميل/ يومياً في 2017 إلى 4,0 مليون برميل/ يومياً في 2018) وزيادة الإيرادات النفطية (47% و 46,9%) لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية بـ (33,0% من 49,3 دولار/ برميل إلى 65,6 دولار/برميل) في العامين المذكورين (البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين (2017- 2018)، الفصل الرابع: قطاع المالية العامة: صفحات متفرقة)، ومن ثم، تقدم مركزه من (118 في 2019 إلى 114 في 2020) (الجدول (4))، وبذلك، يعد دافعاً لزيادة الطلب على مختلف السلع والبضائع، أما انخفاضه في (2016 و 2020) بنسب (2,9%- و 22,4%-) يرجع إلى تراجع الطلب العالمي على

الجدول (07): مؤشر حجم السوق والأهمية النسبية في العراق للمدة (2015- 2020)

السنة	السكان (نسمة)	معدل النمو (%)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	معدل النمو (%)	متوسط دخل الفرد (دولار/ سنة)	معدل النمو (%)
2015	35213	-	166,821,7	-	4,737	-
2016	36169	2,7	166,321,1	(0,3)	4,598	(2,9)
2017	37140	2,6	190,966,5	14,8	5,141	11,8
2018	38124	2,6	227,511,7	19,1	5,967	16,0
2019	39128	2,6	233,636,1	2,6	5,971	0, 0
2020	40150	2,6	185,929,6	(20,4)	4,630	(22,4)

المراجع: *البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية (2018- 2020)، مؤشرات القطاع الحقيقي، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث: صفحات متفرقة. *وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية (2020- 2021)، الباب الثاني: التعداد العام للسكان والمساكن، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء: صفحات متفرقة.

النفط وانخفاض الإيرادات النفطية (7,13% و 1,45%) (البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنوين (2016 و 2020)، الفصل الرابع: قطاع المالية العامة: صفحات متفرقة) وما يتبعه من انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسب (3,0% و 4,20%) على التوالي في العامين المذكورين. أضف الى ذلك، في مجال الاتصالات، ازداد عدد خطوط الهاتف (النقال) للشركات العاملة في العراق بما فيها إقليم كردستان بنسبة (3,7% من 5,33 مليون خط في 2015 الى 35,95 مليون خط في 2016) وزيادة الكثافة الهاتفية بنحو (1,8% من 90,6 في 2015 الى 92,3 هاتف لكل (100) شخص في 2016) (وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، الفصل الثامن: التنمية المكانية والقطاعية، 2018: 170)، في حين تشير مصادر أخرى الى ارتفاع الكثافة الهاتفية من (6,9 مليون هاتف مكرر في 2015 و 2016 الى 7,3 مليون هاتف في 2017 وانخفاضه الى 6,2 مليون هاتف في 2018) (وزارة التخطيط، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات (2015-2018)، 2019: 29)، في حين بلغ عدد خطوط خدمة الانترنت للهاتف النقال للشركات العاملة فيه (5,7 مليون خط، وخدمة الانترنت للهاتف اللاسلكي (226,1) ألف خط في (2015) (وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، الفصل الثامن: التنمية المكانية والقطاعية، 2018: 170) وعدد مستخدمي الانترنت (2,209 مليون مشترك في (2016) (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، 2019: 57) وانخفاض نسبة الافراد الذين يمتلكون الهاتف النقال على مستوى العراق من (89,9% في 2016 الى 58,2% في 2019) بين الذكور بنسبة أعلى من الاناث، إلا في الوقت ذاته، سجل كليهما انخفاضاً من (93,0% الى 68,4% للذكور) ولاناث من (85,5% الى 47,3%) في العامين المذكورين (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، الهدف (5): المساواة بين الجنسين، 2021: 56).

وعليه، ضمن المؤشرات الفرعية (الاقتصاد المفتوح): بيئة الاستثمار: التراجع (123- 148: 2015- 2019) ثم التقدم (144 في 2020). *شروط المؤسسة: التقدم (134- 120: 2019-2020). *الجودة الاقتصادية: التراجع (81- 142: 2015- 2016) ثم التقدم (129- 110: 2017-2019) و (التراجع 120: 2020). *البنية التحتية والوصول الى الأسواق: التقدم (118- 114: 2019- 2020). اما المعوقات ضمن المؤشر الفرعي (الاقتصاد المفتوح) في العراق، تكمن في:

-على وفق معايير الأمم المتحدة، يعد العراق من البلدان الفاشلة أو العاجزة عن تحقيق معدل النمو المستهدف "معدل البطالة المسموح بها (12%) (عثمان، 2022: 51).

-ضعف كل من سيادة القانون، على وفق المؤشر الفرعي للحكم الرشيد، فقد حصل على (5,7 و 3,8 و 4,3 و 3,3 و 3,1 مكرر في 2015 و 2016 و 2017 و 2018 و 2019 و 2020) على التوالي وضعف كفاءة الحكومة أو ما يمكن تسميته بالمؤشر الفرعي للحكم الرشيد (فعالية الحكومة بحصوله على 9,6 و 9,1 و 9,6 و 9,1 مكرر و 8,1 على الرغم من تحسنه على نحو طفيف" في 2015 و 2016 و 2017 و 2018 و 2019 و 2020) على

التوالي. (Woldwide Governance Indicators, (2015-2020): p:60)

-ارتفاع عرض النقد بالمفهوم الواسع (السيولة المحلية) بنسب (39,6% من الناتج المحلي الاجمالي في 2017 لارتفاع مكوناتها الاساسين كل من (عرض النقد بالمفهوم الضيق بـ 0,6% والودائع الأخرى الثابتة) (التوفير والبريد والتأمينات (5,4%) و (39,3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2019 لارتفاع عرض النقد بنسبة (11,5%) (البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنوين (2017 و 2019)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: صفحات متفرقة) مقارنة مع (انخفاض عرض النقد بالمفهوم الواسع (43,1% من الناتج المحلي الإجمالي في

2015 في ظل انخفاض العوائد النفطية الآتية الذكر وللأثر التوسعي لصافي الديون الحكومية وديون القطاع الخاص بنسب (78,5% و 0,5%) على التوالي (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (2015)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية والفصل الرابع: قطاع المالية العامة: 31 و 33: 71).

-انتشار "الفساد المذكور آنفاً": إذ ان انخفاضه بنسبة (1%) قد يؤدي الى تشغيل رأس المال الوطني بـ (10%)، ومن ثم، وجذب الاستثمارات الخارجية بنسبة (4%) (فارس وجودة، 2022: 334).
-زيادة درجة الانفتاح الخارجي من (48,1% في 2015 الى 58,9% في 2019)، وبذلك تتخطى الحد المسموح بها (45%) (مراد، 2013: 67).

- التراجع ضمن دليل التنمية البشرية من المرتبة (120 في 2019 الى 123 في 2020) من أصل (189) دولة من حيث انخفاض قيمتها من (0,689 في 2019 الى 0,674 في 2020) (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، 2021: 10).

- في مجال الطاقة الكهربائية، ارتفاع نسبة العجز من (18% بزيادة انتاجها 0,9% مقابل الطلب عليها 4,3% في 2020) الى (29% لزيادة انتاجها 1,6% مقابل ارتفاع الطلب عليها 7,6% في 2021) مقارنة مع زيادة (15,2% في 2016 مقارنة مع الطلب عليها 9,4%)، ومن ثم انخفاض العجز الى (2,0%) وزيادة انتاجها (21,7% في 2019 مقابل الطلب عليها 5,7%)، أدى الى انخفاض العجز (13,3%) (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2016 و 2019-2021)، الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية: صفحات متفرقة).
-يعد من الدول التي تتمتع بسلم وأمن منخفض جداً " (الآفة الذكي).

- ضعف اهتمام الحكومة العراقية بتقديم خدماتها بصورة الكترونية ذكية، وبما يخدم المستثمرين الأجانب ورجال الاعمال لاسيما وانه يعد من الدول المتوسطة بقيمة (0,436 في 2020) على وفق مؤشر جاهزية الحكومة الالكترونية، ويقل كثيراً "عن نظيره في الدول المتقدمة (0,8195)، ومن إحدى مؤشرات الفرعية (الخدمات الالكترونية الذكية بلغت 0,3194 في 2018) وهو أدنى عن نظيره في الدولة المتقدمة (0,8120) والمتوسط العالمي (0,5691) (الهيبي، 2021: 4).

-عدم إمكانية السيطرة الحكومية المطلقة على الاتصالات والانترنت عن طريق استخدام بوابات النفوذ الدولية للاتصالات والانترنت نتيجة المخاوف المرتبطة بأمن المعلوماتية ويهدف حماية أمن وسيادة البلد وصولاً الى امرار (100%) من الحركة الهاتفية والبيانات عبر منظومات السيطرة الحكومية مع تجاوز على مشاريع الاتصالات وضعف التنسيق بين الجهات الحكومية ومنها وزارتي (الداخلية والكهرباء) ودوائر البلدية وامانة بغداد (وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، الفصل الثامن: التنمية المكانية والقطاعية، 2018: 170).

III.3. تمكين الافراد: يقيس (الظروف المعيشية/الصحة/التعليم/البيئة الطبيعية).

9. الظروف المعيشية: أي (الخدمات الأساسية-المأوى- التغذية- الحماية من الأذى): درجة ونوعية الحياة من ذوي الخبرة من المجتمع. يلاحظ من (الجدول (8))، ارتفاع نسبة الفقر في (2014 من 16,0% الى 22,5%) جراء تنظيم داعش، وما ترتب عليه من زيادة عدد الفقراء بنسبة (40,6%)، إلا قد شهدت تذبذباً بين الانخفاض (20,5% في 2018) والارتفاع (31,7% المتزامنة مع صدمة كورونا) وبين (الانخفاض والارتفاع 26,7% و 29,6%) وزيادة عدد الفقراء (72,0% و 9,8% في 2019 و 2021) على التوالي، مع تزايد نسبة السكان المشمولين بالحماية الاجتماعية (الفقراء/الضعفاء/الحوامل/الأشخاص ذوي الإعاقة/العاطلين عن العمل/الأطفال، الخ.) من (2,5% في 2016 الى 1,7% في 2017 ليوصل ارتفاعه مسجلاً 3,0% و 3,4% في 2018 و 2019) موزع بين

الرجال بنسب أعلى (2,7% و 1,2% و 3,7% و 4,6%) مقابل النساء (2,3% و 1,3% و 2,3% مكرر) في (2016 و 2017 و 2018 و 2019) على التوالي "وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتتحقق من أهداف التنمية المستدامة، الهدف (1): القضاء على الفقر، 2021: 24)، مع وجود (30%) من الشعب العراقي تحت خط الفقر مما يقود الى تصاعد مستويات العنف المجتمعي وارتفاع نسبة الجريمة كونه مؤشر خطير يهدد وحدة المجتمع (خريسان، 2021: 13)، وما يقارب (42%) من السكان يعيشون في ضع هش معيشيا" (وزارة التخطيط،

الجدول (08): مؤشرات الفقر في العراق للأعوام (2014- 2018 – 2020 - 2021)

الاحداث	السنة	خط الفقر (دينار)	نسبة الفقر (%)	عدد الفقراء (نسمة)	معدل النمو (%)
ما قبل داعش	2014	105500	16,0	5,760	-
صدمة داعش حزيران 2014		105500	22,5	8,101	40,6
-	2018	110880	20,5	7,370	(9,0)
صدمة كورونا أول إصابة في العراق 2020 / 2/ 24	2020	111000	31,7	12,680	72,0
سيناريوهات التحويلات الاجتماعية العامة الثابتة (1190 دينار / دولار)		111000	26,7	11,170	(11,9)
في حالة تغيير سعر الصرف الى (1470 دينار / دولار)	2021	115000	29,6	12,271	9,8

المراجع: وزارة التخطيط (2021)، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتتحقق من اهداف التنمية المستدامة (2021) العراق.. والعودة الى المسار التنموي، الهدف (1): القضاء على الفقر، بغداد: اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، تموز: 38* الأرقام بين الاقواس: قيم سالبة* النسبة المئوية استخرجت من الباحثة.

التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتتحقق من أهداف التنمية المستدامة، 2021: 24). من جهة أخرى، ارتفعت نسبة السكان دون خط الفقر الوطني من (5,20% في 2015 الى 7,31% في 2020: أي هناك 4,11 مليون فقير)، وشهد تراجعاً كبيراً في مؤشر السكان دون خط الفقر الدولي ما بين دخل قدره (90,1 دولار يومياً) بارتفاعه من 7,0% في 2017 الى 1% و 3,1% في 2018 و 2019 لينخفض على نحو طفيف الى 1,1% في 2020) ودخل (20,3 دولار/يومياً" من حيث الارتفاع من 6,0% في 2017 الى 0,9% في 2018 ليواصل ارتفاعه مسجلاً 5,15% في 2019 لينخفض بشكل طفيف الى 5,14% في 2020)، ومن ثم، تقدم مركز العراق ضمن المؤشر الفرعي من مؤشرات الرخاء العالمي (الظروف المعيشية) (الجدول (9))، من (97 في 2019 الى 92 في 2020)، علماً، ان سبب الانخفاض يعود الى اطلاق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في (مايو 2018) البرنامج التجريبي للاعانات النقدية المشروطة بالتعليم والصحة في منطقة (الصدر/ 2) بالتعاون مع وزارت الصحة والتربية والتخطيط والبنك الدولي ومنظمة الطفولة (اليونسيف) على ان يستمر لسنتين ويتضمن برنامجاً "الكثرونياد" حديثاً من أجل متابعة انتظام أطفال العوائل المتعاقد معهم في الدراسة والانتظام في برنامج متابعة الحوامل واللقاحات، وعلى وفقه، يخصص لكل طفل ملتزم بالدراسة مبلغ (15) ألف دينار والأم الحامل (10) آلاف

دينار(وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، 2019: 36) مع حزمة التدابير التي تضمنتها استراتيجية التخفيف من الفقر من حيث الصندوق الاجتماعي للتنمية" على وفق قرار مجلس الوزراء المرقم(270) لسنة(2016)، طلبت الحكومة العراقية الحصول على دعم البنك الدولي في تصميم المشروع وتمويله لدعم المبادرات بقيادة المجتمعات المحلية وتحسين الظروف المعيشية والفرص امام الفقراء، فتم توقيع اتفاقية قرض الصندوق في نيسان من(2018) بقيمة(300) مليون دولار على مدى(5) سنوات على وفق حزميتين هما: الأولى(2019) ضمن المجموعة الأولى وبمرحلتين: الأولى والثانية بواقع(61 و45) مشروع وبقيم قدرها(10,6 و11,0) مليون دولار في(صلاح الدين/ دهوك/ المثنى). *الثانية(2020) ضمن مجموعتين: الأولى منها والمرحلة الأولى بحوالي(65) مشروع وبمبلغ(19,8) مليون دولار في(نينوى/ الانبار/ الديوانية/ ذي قار). *الثانية وضمن المرحلة الأولى بـ(65) مشروع أيضا" وبقيمة (20,0) مليون دولار في(بغداد/السليمانية/ ميسان)(وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، 2021: 40). ناهيك عن توسيع الحماية الاجتماعية بايجاد نظام شامل للحماية الاجتماعية يضم كل من(شبكات الأمان الاجتماعي من حيث تنفيذ قانون الحماية الاجتماعية رقم(11) لسنة(2014) بعد تفعيل هيئة الحماية الاجتماعية بصورة كاملة، والاستمرار باستبعاد الأسر والأفراد التي لا تنطبق عليها ضوابط الشمول مع اعداد قاعدة بيانات رصينة) و(التأمينات الاجتماعية ك قانون جديد للتأمينات الاجتماعية يلتزم بمبادئ التصميم الجيد لنظم

جدول(9) العراق في المؤشر الفرعي(تمكين الأفراد)

ضمن مؤشرات الرخاء العالمي للمدة(2015- 2020)

السنة	تمكين الأفراد			
	الظروف المعيشية	الصحة	التعليم	إخفاء البيئة الطبيعية
2015	-	114	111	-
2016	-	131	126	148
2017	-	132	126	148
2018	-	128	132	142
2019	97	121	121	166
2020	92	120	119	165

Source: The Legatum Prosperity Index ,(2015- 2020),LONDON: United Kingdom,11 charles street,mayfair.

التقاعد/دمج نظامي التقاعد في القطاعين العام والخاص علحد سواء/ التوسع في التغطية والشمول)و(سياسات سوق العمل: برنامج للإقراض متناهي الصغر للمشاريع المدرة للدخل/ برامج التدريب المهني لهيئة الداخلين الى السوق وتعزيز التنسيق مع هيئة الحماية الاجتماعية/حوار اجتماعي فعال مع النقابات العمالية واصحاب العمل)، وتم شمول أكثر من(مليون) شخص في نهاية(2018)(وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، 2019: 43)، وشمل الصندوق الاجتماعي للتنمية ما قيمته(262) مليون دولار لتمويل المشاريع المجتمعية والبنى التحتية والخدمات وما يقارب(30) مليون دولار لبناء القدرات والتطوير المؤسسي و(3) مليون دولار لدعم أنظمة التمويل المتناهي الصغر(وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، 2021: 40) واستفادة أكثر من(3,3) ملايين في(2020) من استجابة المجتمع المدني العراقي والمجموعات التطوعية المحلية منها للجائحة من

توزيع سلال للغذاء (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، 2021: 39) ومنحت الحكومة العراقية لدعم الفئات المتضررة ابتداءً من (2020/5/8) منحة مالية قدرها (30) ألف دينار لـ (11,6) مليون شخص لمرة واحدة (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، 2021: 29)، أما فيما يخص الخدمات الأساسية، يذكر البعض منها (السكان المخدمين بشبكة توزيع المياه الصالحة للشرب قد انخفضت نسبتها على مستوى العراق من (86,8) % أعلاها في الحضر 91,4 % " أعلى في ديالى وواسط وامانة بغداد 100 % وأقلها في اطراف بغداد 44 % مقابل 75 % في الريف " أعلاها في ريف ذي قار 93 % وأقلها في ريف صلاح الدين 55 % في (2015) (وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018- 2022)، الفصل الأول: الأداء التنموي، 2018: 44) إلى (83,4) % أعلاها في بغداد 100 % تليها النجف 96,9 % وفي المناطق الحضرية النسبة الأعلى (91,7 %) مقابل الريفية (65,6 %) في (2020) (وزارة التخطيط، الإحصاءات البيئية للعراق: كمية ونوعية المياه لسنة (2020)، 2021: 14)، في حين تشير مصادر أخرى، إلى أن النسبة المئوية للسكان المخدمين ما عدا (إقليم كردستان ونيوى والانبار) بخدمة (شبكات الاسالة-الماء الصالح للشرب) قد انخفضت (86,8) % و (83,6) % و (83,4) % و (82,6) % في 2015 و 2016 و 2017 و (2018) على التوالي (وزارة التخطيط، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات (2015- 2018)، 2019: 37)، وفي مجال (السكان المخدمين بشبكة المجاري، أعلى نسبة في (السليمانية وبغداد وميسان والنجف 90,7 % و 79,7 % و 66,9 % و 57 %) على التوالي وهي أعلى من المعدل العام للعراق البالغ (45,4) % وأقلها في (المثنى وديالى كركوك ودهوك 9,7 % و 8,3 % و 4,8 % و 3,7 %) على التوالي في (2016) (وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018- 2022)، الفصل الثامن: التنمية المكانية والقطاعية، 2018: 198)، في حين بلغت النسبة المئوية للسكان المخدمين بشبكات المجاري العادمة والمشاركة على مستوى العراق (34,0) % لعام (2020) أعلاها في (إمانة بغداد 91,0) % تليها (ميسان والنجف 72,4 % و 58,6 %) وأقلها في (ديالى وكركوك ونيوى 4,9 % و 3,7 % و 2,3 %) على التوالي في العام ذاته، أما نسبة سكان الحضر المخدمين منها والمرتبطة شبكاتهم بمحطات ووحدات المعالجة تراوحت (85,2) %، احتلت (امانة واطراف بغداد ونيوى / كركوك / بابل / صلاح الدين / واسط / القادسية) النسبة الأعلى (100) % تليها (البصرة 91,0) % ثم المثنى وديالى بنسبة ثابتة (75,0) % وأقلها في (النجف 31,0) % في (2020) (وزارة التخطيط، الإحصاءات البيئية للعراق (قطاع المجاري) لسنة (2020)، 2021: 10)، ومن ثم، انخفاض نسبة السكان المخدمين بشبكات المجاري العادمة المشتركة (39,9) % و (42,5) % و (34,6) % و (34,0) % في 2015 و 2016 و 2017 و (2018) على التوالي (وزارة التخطيط، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات (2015- 2018)، 2019: 37) نتيجة التلوك في تنفيذ المشاريع قيد التنفيذ مع مضاعفة المدة وضعف كفاءة المحطات الرئيسة والفرعية" بلغت النسبة المئوية للطاقات الفعلية إلى التصميمية للمحطات (70,9) %، أي عدم العمل بكل طاقتها التصميمية لتوقف (8) محطات منها وعمل (6) منها بصورة جزئية وأعلاها نسبة في (إمانة بغداد 94,2) % و (النجف وذي قار 88,9 % و 80,5) % وأقلها في (صلاح الدين والمثنى 26,3 % و 21,3) %، ولم تتوفر في (نيوى وكركوك وديالى وواسط 0,0) % (وزارة التخطيط، الإحصاءات البيئية للعراق (قطاع المجاري) لسنة (2020)، 2021: 8).

10. الصحة: مدى صحة الناس والحصول على ما يلزم من خدمات للحفاظ على صحة جيدة من (عوامل الخطر السلوكية- أنظمة العناية- الصحة الجسدية والنفسية -التدخلات الوقائية): إذ تراجع مركزه على وفق المؤشر الفرعي المذكور من (114 في 2015 إلى 132 في 2016 ليسجل 132 في 2017)، إلا قد شهد تقدماً: تحسناً على نحو طفيف للمدة (2018-2020) (الجدول (9)) في ظل انخفاض كل من معدل وفيات الأطفال

الرضع من (31,0) في 2015 الى 13,7 اعلاها في النجف وذي قار 20,2 و 18,1 وأقلها في صلاح الدين والسليمانية 4,5 و 3,7 حالة وفاة لكل (ألف) مولود حي في (2020) (وزارة التخطيط، تقرير المرأة والرجل، 2021: 27) ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من (38,0) في 2015 الى 23,6 اعلاها في دهوك وبابل 41,4 و 34,2 وادناها في الانبار وصلاح الدين والسليمانية 10,8 و 10,0 و 5,4 حالة وفاة لكل (ألف) مولود حي في (2020) (وزارة التخطيط، تقرير المرأة والرجل، 2021: 27)، إلا مع ذلك، ازدادت معدل وفيات الأطفال الرضع من (13,3) وفاة وهو أقل من المستهدف البالغ (19) وفاة لكل (ألف) مولود حي في (2016) اعلاها في (ديالى 24,4 ثم البصرة 23,5 والنجف 23) وأقلها في السليمانية (11,4) وفاة لكل (ألف) مولود حي (وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، الفصل الأول: الأداء التنموي، الفصل الثامن: التنمية المكانية والقطاعية، 2018: 39: 192) الى (14) حالة وفاة لكل (ألف) مولود حي في (2018) ليواصل ارتفاعه مسجلا (24,1) وفاة في بغداد وهو أعلى من المؤشر الوطني (19,6) وفاة لكل (الف) مولود حي في (2019)، ويعود سبب انخفاض أو ارتفاع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة الى برنامج التحصين ضد الامراض الانتقالية ك تلقيح الأطفال الذي يعد الخط الدفاعي الأول لحماية الطفل ومنها لقاح (B.C.G) من حيث ارتفاع مؤشرات التحصين ضد الامراض الانتقالية للأطفال الرضع الى (98% في 2020 مقارنة بـ 97% في 2019) مقابل ذلك، انخفاض اللقاح الثلاثي وشلل الأطفال (OPV) من (94% في 2019 في الجرعة الأولى الى 88% في الجرعة الثانية بفارق 6 نقاط الى 85% في الجرعة الثالثة بفارق 3 نقاط)، وانخفاضه في الجرعة الأولى من (93% في 2020 الى 84% في الجرعة الثانية وبفارق 9 نقاط بين الجرعتين) (وزارة التخطيط، تقرير المرأة والرجل، 2021: 23-24)، اما وفيات الأمهات الحاصلة اثناء الحمل أو الولادة أو ما بعد الولادة (النفاس) سجلت انخفاضا من (36,2) وفاة لكل (100) ألف ولادة حية في 2015 الى 36 وفاة لكل (100) ألف ولادة حية في (2017) (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، 2019: 37-39) ليبلغ (34,2) وفاة لكل (100) ألف ولادة حية في 2020 اعلاها في المثنى والبصرة والنجف وديالى 55,1 و 54,0 و 53,2 و 50,7 حالة وفاة وادناها في صلاح الدين واربيل والانبار والسليمانية 13,3 و 12,0 و 4,4 و صفر حالة وفاة (وزارة التخطيط، تقرير المرأة والرجل، 2021: 26)، إلا قد سجلت (35,8) وفاة لكل (100) ألف ولادة حية في بغداد وهي أعلى من المؤشر الوطني (31,5) وفاة في (2019) (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، 2021: 91) لتراجع خدمات الصحة الإنجابية خلال الجائحة بأنواعها (رعاية الحوامل/ الخدمات المختبرية/ الصحة الإنجابية/ خدمات السونار/ خدمات الاشعة/ الصحة الإنجابية للولادة) بتسجيلها نسب تتراوح ما بين (100%/ 99,5%/ 93,4%/ 59,6%/ 56,3%/ 10,6%) قبل الجائحة، وتراجعها على نحو كبير أثناءها (80,9%/ 79,1%/ 77,9% لـ رعاية الحوامل/ الخدمات المختبرية/ الصحة الإنجابية) على التوالي و (خدمات الاشعة/ خدمات السونار/ الصحة الإنجابية للولادة (36,9%/ 35,7%/ 10,3%) على التوالي (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، الهدف (3) الصحة الجيدة والرفاه، 2021: 46) جراء نقل أو غياب الملاكات الصحية من حيث انخفاض نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة (95,5% في 2015 الى 90,1% و 90,2% في 2019 و 2020) والنزف ما بعد الولادة بنسبة (20,6%) يليه عسر الحمل والولادة (6,8%) لعدم كفاءة القابلات لاسيما في المناطق الفقيرة كونها من التقاليد السائدة لديهم (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة (2019: 38). على وفق تقويم تم اجراءه في (2019) لرصد مدى توفر الأدوية العلاجية والمنقذة للحياة القائمة ضمت (351) مستحضرا "دوائيا"، تبين ان (12%) من الأدوية الأساسية توفرت على نحو كامل في

المؤسسات الصحية بما فيها المستشفيات والمراكز الصحية طوال (2018)، اما من حيث معدل وعدد حالات الانتحار، فقد سجلت تذبذبا بين الانخفاض من (1,4 حالة لكل (100) ألف نسمة في 2016 الى 0,53 حالة في 2017 والارتفاع (1,1 مكرر حالة لكل (100) ألف نسمة في 2018 و 2020) للإناث (201) حالة اعلاها في (البصرة وكركوك ونينوى 51 و 42 و 38) حالة وادناها في (واسط والمثنى 4 و 3 حالات وصفر لكل من بغداد والانباء وكربلاء وميسان وصلاح الدين والنجف) مقابل (168) حالة للذكور اعلاها في (ذي قار والبصرة والقادسية ونينوى 38 و 26 و 23 مكرر) على التوالي، علما، تم الإبلاغ عن (123) محاولة انتحار في (نينوى وديالى وكركوك) تتعلق بحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء والفتيات للفترة (آذار حتى نهاية أيلول 2020) (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، (5) المساواة بين الجنسين، 2021: 59) وادناها في (بغداد والنجف حالتين وحالة واحدة وصفر في الانبار وصلاح الدين وميسان) في (2020) (وزارة التخطيط، تقرير المرأة والرجل، 2021: 28)، في حين تذكر مصادر أخرى الى ان عدد الحالات المسجلة في عموم العراق لعام (2020) ما يقارب (298) حالة، منها (130 في بغداد) و (68 في البصرة) و (33 في ذي قار) وتنوعت صورها بين السم والشنق والغرق والطلق الناري في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة ألتفتا الذكر، والاستخدام السيء للتكنولوجيا وأسباب نفسية وعصبية أو اضطرابات عقلية وازداد حالات العنف الأسري (مصطفى، 2021: 28).

11. التعليم: أي التسجيل والنتائج والجودة عبر أربع مراحل (التعليم قبل الابتدائي- الابتدائي- الثانوي- العالي) و (المهارات عند السكان البالغين): شهد مؤشر التعليم على وفق مؤشرات الرخاء العالمي (الجدول (9))، تراجعاً من المركز (111 في 2015 الى 126 مكرر في 2016 و 2017 ليصل 132 في 2018) ويتقدم على نحو طفيف الى (121 و 119 في 2019 و 2020)، إذ ارتفع نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (24- 59) شهراً" والماضون على المسار الصحيح من حيث النمو في التعليم والرفاه النفسي والاجتماعي على مستوى العراق من (71,6% في 2016 الى 79,3% في 2018) وارتفاع النسبة بين الذكور من (67,8% الى 78,4%) والانات "الأعلى مقارنة مع الذكور من (75,6% الى 80,2%) في العامين المذكورين، وارتفاع معدل المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة) من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم من (14,6% في 2016 الى 32,0% في 2018) موزع بين الذكور من (14,8% الى 32,1%) والانات هي الأعلى أيضاً من (14,4% الى 31,8%) (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، الهدف (4): التعليم الجيد، 2021: 49) مع ارتفاع كل من معدل (الالتحاق بالتعليم الابتدائي من 92,9% في 2016/2017 الى 94% في 2018/2019 ثم انخفاضه الى 90% في 2019/2020) والحال ذاته عند الذكور من 95% الى 91% والانات على نحو ضئيل من 90% الى 89% للعامين الدراسيين المذكورين) و (الالتحاق بالتعليم المتوسط من 55,1% في 2016/2017 الى 57% في 2018/2019 مسجلاً 58% في 2019/2020 بزيادة الالتحاق عند الاناث بمعدل أعلى من 54% في 2016/2017 الى 59% في 2019/2020 مقابل الذكور من 56% الى 57%) في العامين الدراسيين المذكورين، و (الالتحاق بالتعليم الاعداي من 57,4% في 2016/2017 الى 28% في 2018/2019 ليرتفع على نحو طفيف الى 32% في 2019/2020 عند الذكور من 61% الى 45% والانات من 53% الى 46%) للعامين المذكورين (وزارة التخطيط، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق (2015-2018)، 2019: 33) (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، 2021: 50) و (الالتحاق في التعليم الجامعي من 17% في 2015/2016 الى 19% في 2018/2019)، وشكل طلبة التخصصات الإنسانية (30%) والتربوية (26%) والطبية والصحية (13%) من الكليات والمعاهد والهندسية (12%) والعلوم

الصرفة (9%) والإدارية والاقتصادية (8%) والزراعة والبيطرة (2%) (المهداوي وآخرون، 2021: 231)، إلا مع ذلك، تعاني البيئة الريفية من تدني مستويات التعليم من حيث ارتفاع نسب الأمية إلى (20,7%) مقارنة بالبيئة الحضرية (12,8%) ولم تكن ملمات بالقراءة والكتابة (79,3% مقابل 91,0%) (للكور في 2016) (وزارة التخطيط، التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات، 2017: 23)، وعلى وفق الفئات العمرية لنسب الملمين بالقراءة والكتابة لعام (2018) أعلاها عند (10-14) سنة بـ (55,0%) تليها الفئات العمرية (30-39) (16,6%) ثم (50-59) و (20-29) بنسب متقاربة (14,5% و 14,4%) على التوالي وإدناها عند الفئات العمرية (15-19) وبمعدل (70) سنة فأكثر ونسب (13,6% و 12,5%) على التوالي (وزارة التخطيط، تقرير المرأة والرجل، 2021: 39)، في حين تذكر مصادر أخرى، إلى أن عدد الأفراد الذين لا يقرؤون ولا يكتبون بحدود (6) ملايين شخص ونسبة (30%) من سكان العراق (النعمي، 2022: 66). مع بدء إجراءات الاستجابة لمواجهة الجائحة، توقف الدوام الرسمي في كافة المدارس والكليات والمعاهد، تم التعلم عن بعد سواء من خلال (الإنترنت/القنوات التلفزيونية)، وقد حاولت كل من وزارة التربية والتعليم العالي تبني تجربة التعلم عن بعد، إذ استخدم (48985) أستاذاً في الجامعة منصات مختلفة للتواصل مع الطلبة وتلقى أكثر من (33500) تدريسي تدريباً في التعليم الحكومي والأهلي بنسبة (70%) على التعليم الإلكتروني (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، الهدف (4): التعليم الجيد، 2021: 50)، وفيما يخص جودة التعليم، حصل العراق على (26,0) نقطة مقارنة مع الإمارات الأولى عربياً بحصولها على (81,6) نقطة وكندا الأولى عالمياً برصيد (99,3) نقطة، أي أنه أقل في قدراته وإمكاناته في الغايات المتعلقة بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (2030)، إذ تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء إلى عدم تزويد أي من المدارس بخدمة الإنترنت لأغراض تعليمية (صفر%)، وهناك (35%) من المدارس التي فيها حواسيب لأغراض التعليم عليه، أي أن وزارة التربية غير مهيةة للولوج إلى التعليم الإلكتروني في ظل انقطاع التيار الكهربائي وضعف أو انقطاع شبكة الإنترنت (مصطفى، 2021: 16)، مع ذلك، هناك بعض المعوقات التي ارتبطت بجودة التعليم من خلال عدم تمكن الأطفال لاسيما في التعليم ما قبل الجامعي من إداء الامتحانات وبشكل الكتروني في الجامعات، مما أسهم إلى انتقالهم لمراحل أعلى من دون اكتساب المعارف، إلى جانب ذلك، شهدت الفترة ما بين (2013-2014 إلى 2017-2018) زيادة في أعداد التلاميذ التاركين بنسبة (28,8%) ونحو (68%) من الإناث و (67,9%) من الذكور لا يلتحقون ببرامج الطفول المبكرة بسبب نقص الوعي بين الآباء بشأن أهمية تسجيل أطفالهم في مثل هذه المراكز وضعف قدرة الموارد البشرية يعرض تحقيق هدف الالتحاق تتعرض للخطر بنسبة (30%) للمدة (2014-2019)، وما يقرب من ثلثي الأطفال غير المسجلين بالتعليم المبكر (67%) وغير المتساوين نمواً (68%) يعيشون في الحضر بينما يعيش الثلث المتبقي في الريف (اليونسيف، تقرير وقائع التعليم في العراق، 2020: 18) ونسب إكمال التعليم الابتدائي والثانوي الأدنى (المتوسط) والأعلى (الإعدادي) لدى الفئة الأفقر (54% و 23% و 13%) مقابل (93% و 73% و 52%) على التوالي لدى الفئة الأغنى في (2020)، أي أن الفجوة في نسبة إكمال التعليم بين العائلات الأغنى وأكثر فقراً واسعة في التعليم الابتدائي والثانوي على حد سواء، ويشكل الأطفال من المناطق الأفقر (38%) من مجموع الأطفال الذين لم يكملوا التعليم الابتدائي (اليونسيف، تقرير وقائع التعليم في العراق، 2020: 8)، فضلاً عن ذلك، فقط (9%) ممن أكملوا التعليم الثانوي الأعلى (الإعدادية) يمتلكون مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع وجود فجوة أوسع نطاقاً في مثل هذه المهارات للأطفال من العائلات الفقيرة بنسبة (1%) مقارنة بالعائلات الغنية (20%) و (16%) من الأطفال خارج التعليم بعمر التعليم الابتدائي ينتمون للأسر الأشد فقراً مقابل (3%) ينتمون للأسر الأكثر

ثراءاً") ووجود فجود(13%) للفتيات خارج المدرسة(2%) مقابل(15%) من الأولاد. وفي المرحلة الإعدادية قدرها(11%) ما يقارب(46%) من البنات مقابل(35%) من البنين خارج المدرسة(اليونسيف، تقرير وقائع التعليم في العراق، 2020: 10: 12) مع ارتفاع معدلات التسرب من مقاعد الدراسة بين اعمار(6- 17) سنة بنحو(2) مليون طالب، علماً، إذ أدى عنف الصراع "الأطفال والشباب الذين عاشوا في مناطق خاضعة لسيطرة التنظيمات الإرهابية الى نزوح(6) ملايين عراقي وضياح سنين دراسية على الأطفال والفتيان. وفي نهاية(2019) هناك(1,4) مليون شخص من ضمنهم(650,000) طفل نازح داخل العراق نصفهم ما يعادل(335,000) هم أطفال غير ملتحقين في التعليم، إذ هناك(90643) طالباً "مسجلاً" في سن(4- 17) نازحاً" في محافظات العراق و(169,416) في إقليم كردستان للعام الدراسي(2017- 2018)(المهداوي وآخرون، 2021: 221) وارتفاع معدلات الرسوب بـ(32%) في الصف الثالث المتوسط و(39%) في الصف السادس الاعدادي نتيجة الامتحانات الوزارية الموحدة(اليونسيف، تقرير وقائع التعليم في العراق، 2020: 20).

12. إخفاء البيئة الطبيعية: أي جوانب البيئة المادية التي لها تأثير مباشر على الناس في الحياة اليومية والتغيرات التي قد يكون لها تأثير على ازدهار أجيال المستقبل(الانبعاثات- التعرض لتلوث الهواء- الغابات- المياه العذبة- المحيطات، الخ): على وفق مؤشر إخفاء البيئة الطبيعية ضمن مؤشرات الرخاء العالمي(الجدول(9))، تقدم مركزه من(148) مكرر في 2016 و2017 الى المرتبة 142 في 2018 ثم بين الارتفاع: التدهور 166 في 2019 والانخفاض: التقدم: التحسن على نحو بطيء 165 في 2020) في ظل الملوثات الغازية التي تعد من أخطر العناصر الملوثة للهواء لسهولة انتشارها، إذ هناك ما يزيد على(300) عنصر مختلف في الجو يكون بينها من(20- 30) عنصر فقط ذو تأثير سلبي على الصحة والبيئة والاقتصاد(وزارة البيئة، حالة البيئة في العراق لعام(2016)، الفصل الأول: التغيرات المناخية ونوعية الهواء: 18) ومنها(غاز ثنائي أوكسيد الكربون(SO_2))، بتسجيلها أعلى معدل سنوي في(محطة الجادرية/جامعة بغداد) بواقع $1,793 ppm$ و $0,596 ppm$ أو جزء بالمليون في 2016 و2018) على التوالي(وزارة البيئة، حالة البيئة في العراق لعام(2016)، الفصل الأول: التغيرات المناخية ونوعية الهواء: 22/ وزارة التخطيط، الإحصاءات البيئية للعراق: ملوثات الهواء لسنة(2018)، 2019: 4)، وهي بذلك تجاوزت المحدد الوطني السنوي($0,02 ppm$)(وزارة البيئة، حالة البيئة في العراق لعام(2016)، الفصل الأول: التغيرات المناخية ونوعية الهواء: 22) لقرب موقع الجامعة من المصدر الملوث(محطة الكهرباء) وأقلها في البصرة(محطة نوعية الهواء في مقر مديرية بيئة البصرة($0,005 ppm$ في 2018) وأعلى معدل سنوي"على الرغم من انخفاضها" الى($0,054 ppm$) في(2020) في بغداد(محطة الوزيرية) تليها كركوك(محطة مديرية البيئة $0,042 ppm$) ثم بابل(محطة حي نادر $0,016 ppm$) لطبيعة المنطقة ذات الزخم المروري ووجود مصادر ملوثة "انتشار المولدات" وأقلها في بابل أيضاً" (محطة أبو خستاوي: $0,008 ppm$) في العام ذاته(وزارة التخطيط، الإحصاءات البيئية للعراق: ملوثات الهواء لسنتي(2018 و2020)، 2021: 2019: صفحات متفرقة)، وبدوره يؤثر على الجهاز التنفسي للإنسان(التهاب القصبات الهوائية)/الربو/ انتفاخ الرئة/احتقان الفم والبلعوم)، ناهيك عن ندرة المياه من حيث انخفاض حجم الخزين المائي من($157 م^3$ الى $50 م^3$ في 2015)(وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، 2019: 63) في ظل تغير المناخ وشحة الأمطار لاسيما وان الأخيرة، تمتاز بعدم انتظام توزيعها من حيث المكان والزمان، وتختلف كمياتها المسجلة في محطات الانواء الجوية من مكان الى آخر على وفق الارتفاع عن سطح البحر والموقع الجغرافي للمحطة الانوائية، فمعظم مساحة العراق تقع ضمن الاراضي الصحراوية(168,552) كم² ونسبة(38,7%) من إجمالي المساحة البالغة(435,052) كم²(وزارة التخطيط، الإحصاءات البيئية للعراق(الأحوال الطبيعية والخصائص الجغرافية

لسنة (2020)، (2021: 23)، وهناك أراضي تقع ضمن مساحتها تستقبل مياه مطر تقل عن (150) ملم سنوياً، فأعلى كمية الأمطار المتساقطة سنوياً قد سجلت في (ديالى: خانقين وكركوك والسليمانية 391,8 و321,0 و392,2 ملم² في 2015 و2016 و2017) على التوالي، في حين أحتلت (نينوى) أعلى معدل (617,3 و639,9 و396,2 ملم² في 2018 و2019 و2020) على التوالي، وأقلها في (النجف وكربلاء 93,0 و67,8 ملم²)، ومن جانب آخر، قد شهدت (القادسية/المثنى/ميسان/ ذي قار) ارتفاعاً في كمية الأمطار المتساقطة سنوياً من (93,2/128,5/101,2/139,7) ملم² في (2015) إلى (162,2/190,1/128,0/170,7) ملم² في (2020)، أما (كركوك/ ديالى/بغداد/ بابل/ واسط/ النجف/ كربلاء/ البصرة) سجلاً انخفاضاً في كمية الأمطار المتساقطة من (131,5/118,9/139,7/194,6/133,4/190,9/319,8/315,5) ملم² في (2015) إلى (84,0/67,8/129,6/186,4/108,2/155,6/117,9/241,5) ملم² على التوالي في (2020) (وزارة التخطيط، الإحصاءات البيئية للعراق (الأحوال الطبيعية والخصائص الجغرافية لسنة (2020)، (2021: 17) والتصحّر، إذ تبلغ المساحة الاجمالية لأراضي العراق (438,317) كم² منها (94500) كم² بنسبة 21,6% هي أراضي زراعية) وما نسبته (11,9% من الأراضي الصالحة للزراعة) و (9,1% من الأراضي هي مروج ومراعي) في حين الأراضي المغطاة بالغابات لا تساوي (1,9%) (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، 2019: 59) وما يقارب (160588) دونم من المساحة الكلية للبلاد مهددة بالتصحّر على وفق البيانات الرسمية لعام (2016) (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، 2019: 63)، أما التحسن لعام (2020)، فيعود الى ان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قد أطلق في (2016) مشروعاً "تطوعياً" لزراعة مليون شجرة يمتد لـ (خمس سنوات) في (18) محافظة وما يقارب (3000) جهة مستفيدة منها بمشاركة ((66) جهة مشاركة/40 مشتل/25 دائرة بلدية/ 22 جامعة/6 اعداديات زراعية) (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحمق من اهداف التنمية المستدامة، الهدف (4): التعليم الجيد، 2021: 54)، مما وفر (500) فرصة تدريب لمهندسين وفنيين وعمال زراعيين وأكثر من (250) طالب وطالبة في المرحلة الإعدادية وأكثر من (4500) طالب جامعي/ توفير (100) نوع من البذور/ إعادة (20) نوع من الأشجار التي اختفت من البلاد/ ادخال (18) نوع من الأشجار لأول مرة الى البلاد) (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، 2019: 62) من أجل دعم العمل المناخي العالمي وتشجير الجامعات والتثقيف المجتمعي بأهمية الشجرة بيئياً واقتصادياً"، الخ).

أستناداً "للمؤشرات الفرعية (تمكين الأفراد): الظروف المعيشية: التقدم (97-92: 2019-2020). الصحة: التراجع (114-132: 2015-2017) والتقدم (128-120: 2018-2020). التعليم: التراجع (111-132: 2015-2018) ثم التقدم (121-119: 2019-2020). إخفاء البيئة الطبيعية: التقدم (148-142: 2016-2018) والتراجع (166: 2019) ثم التقدم على نحو طفيف (165: 2020). أما المعوقات ضمن هذه المؤشرات في العراق، فإنها تكمن في:

- تعثر السياسات الاجتماعية والتأخر في إيجاد حل للنازحين مع وجود (1,500,000 نازح في 2020) مقارنة مع (3,276,000 نازح في 2014) (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحمق من أهداف التنمية المستدامة، 2021: 11).

- ارتفاع نسبة الهدر في الماء المنتج في الشبكات والانابيب الناقلة (29% في بغداد) وما بين (20%-40%) في المحافظات في ظل التجاوزات على الانابيب الناقلة والرئيسة والفرعية والتلاعب باقفال الخطوط الناقلة للماء الصافي والخام من بعض المواطنين وبنسبة (93,8% في 2020) لغياب التشريعات والقوانين الرادعة لذلك (وزارة

التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، الفصل الأول: الأداء التنموي، 2018: 37) مع الافتقار إلى نظام متكامل لإدارة وتنظيم عمليات الإنتاج والصيانة والتصفية والتوزيع مع عدم وجود أي دور للقطاع الخاص في المجال المذكور مع ضعف الخبرة لدى الشركات المحلية في تنفيذ الأعمال التخصصية لمشاريع الماء (وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، الفصل الثامن: التنمية المكانية والقطاعية، 2018: 181).

- ضعف الوعي لدى المواطنين بترشيد الاستهلاك وشحة وتذبذب الطاقة الكهربائية اللازمة للتشغيل (100%) من المحافظات. *قلة التخصيصات السنوية المرصودة لتنفيذ مشاريع الماء سواء في الموازنة الاستثمارية لإنشاء مشاريع تشغيلية لتأمين متطلبات التشغيل من وقود ومواد تعقيم للصيانة وبنسبة (81,3%) من المحافظات مع رخص تسعيرة الماء الصافي بحيث لا تسد كلفة نفقات الماء، الأمر الذي يؤدي إلى الإفراط والاستخدام الجائر للماء (المبردات/ سقي الحدائق/ غسل السيارات) مع وجود اشتراكات غير رسمية من المواطنين على شبكات الماء مما يسبب هدره وعدم استحصال الواردات منه (وزارة التخطيط، الإحصاءات البيئية للعراق: كمية ونوعية المياه لسنة (2020)، 2021: 14-15).

- تعتبر الخدمات العامة مشكلة بالنسبة لتحسين أوضاع الناس لكونها تواجه منافسة شديدة في الانفاق عليها لاسيما على الرواتب والأجور الذي يشكل (53,4%) من إجمالي الانفاق التشغيلي في الموازنة الاتحادية لعام (2018) منها الرعاية الاجتماعية وخدمة الدين العام اللتان تشكلان (22,6% و 16,7%) من إجمالي الانفاق وبمجموعهما تشكل (92,8%) من إجمالي الانفاق الجاري، مما يشكل قيوداً على جودة الخدمات المقدمة وتغطيتها بين الريف والحضر (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، 2019: 60).

- على وفق أهداف التنمية المستدامة لعام (2020)، أن معدل كثافة الإحصائيين الصحيين لكل (10) ألف نسمة من السكان كان منخفضاً ولم يتغير بالشكل المطلوب للمدة (2016-2021)، إذ بلغ معدل كثافة الأطباء لكل (10) ألف نسمة من السكان (8,4 في 2016) ثم ارتفع على نحو بطيء إلى (9,4 و 9,1 و 9,3 و 9,7 و 10,3) أطباء في (2017 و 2018 و 2019 و 2020 و 2021) (وزارة التخطيط العراقية، منتدى العراق للتنمية المستدامة، 2021: 6) لاسيما في (2019) بتسجيله (9,1) أطباء مقارنة بعدد الأطباء في دول أخرى كـ (26/30 /43/49/52) (25) طبيباً لكل (10) ألف نسمة من السكان في (النمسا/النرويج/ألمانيا والسويد وسويسرا/المملكة المتحدة/الولايات الأمريكية المتحدة/اليابان) على التوالي (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الثاني للمتتحقق من أهداف التنمية المستدامة، الهدف (3): الصحة الجيدة والرفاه، 2021: 44).

- إهمال الجانب الاستثماري للقطاع الصحي بنسب (7,9% و 2,8% و 2,7% و 5,1% و 10,6% و 15,7% في 2015 و 2016 و 2017 و 2018 و 2019 و 2021) على التوالي من الانفاق مقابل التشغيل (93,7% و 97,1% و 97,2% و 94,8% و 89,3% و 82,5%) على التوالي في الأعوام المذكورة (وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق، (2015-2019) و (2021): صفحات متفرقة).

- عدم تفعيل قانون التعليم الإلزامي وعدم تفعيل (الحصر السنوي) الذي يجب أن تقوم به إدارة المدرسة قبل بداية الدوام في رقعته الجغرافية مع عدم متابعة الطلبة في المدارس ومتابعتهم من إدارة المدرسة عن طريق أولياء الأمور بالترغيب والترهيب، أي عدم تفعيل العقوبات التي يقرها قانون الزامية التعليم رقم (118) لسنة (1976) التي تفرض على أولياء الأمور الذين يثبت تسببهم في ترك التلاميذ المدرسة إلى جانب انخفاض مراكز محو الأمية بنسبة (19,4%- من 983 في 2017-2018 إلى 792 في 2019-2020)، والحال ذاته في كل من البيئة

الحضرية والريفية (8,3% و 31,2%)، فالأولى من (506 الى 464) مركز والثانية من (477 الى 328) مركز في الأعوام المذكورة (وزارة التخطيط، تقرير المرأة والرجل، 2021: 37).

- تراجع الانفاق على كل من التربية لاسيما الاستثمارية منها بنسب (1,3% و 5,0% و 3,4% و 5,7% و 6,4% و 7,6% في 2015 و 2016 و 2017 و 2018 و 2019 و 2021) على التوالي والتعليم العالي (6,0% و 3,4% و 0,5% و 1,6% و 4,7% و 3,3%) في الأعوام المذكورة على التوالي (وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق (2015-2019) و (2021): صفحات متفرقة).

- على وفق الفقرة أعلاه، اللجوء الى أسلوب الازدواج في الدوام ك الثنائي والثلاثي بحدود (6337 و 961) مدرسة على التوالي للعام (2015-2016) (وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، الفصل التاسع: التنمية البشرية والاجتماعية، 2018: 215-216)، وفيما يخص التعليم الثانوي هناك عجز (2415) بناية و (1214) بناية مزدوجة الدوام و (140) بناية ذات دوام ثلاثي و (313) بناية غير صالحة و (1547) بناية بحاجة الى ترميم و (10) بنايات طينية (الحديثي، 2019: 32)، في حين الحاجة تقدر بـ (10) آلاف مدرسة، مما أدى الى ان يكون معدل عدد الطلاب في الصف الواحد أكثر من (70) طالب، في حين تشير مصادر أخرى، ان اغلب المدارس تعاني من اكتظاظ اعداد الطلبة في الصف الواحد موزع بين (معدل طالب/ صف ابتدائي = 37) (معدل طالب/ صف متوسط = 41) و (معدل طالب/ صف اعدادي = 37)، وما يقارب (67%) من المدارس مرافقها الصحية غير صالحة للاستخدام، وعدد أيام الدراسة العلمية لا يزيد عن (110) يوما "دراسيا" في أحسن الأحوال مطروحا" منه العطلتين الصيفية والربيعية على حد سواء أي بنسبة تقل عن (65%) من أيام السنة (النعيبي، 2022: 66-67).

- إنخراط الأطفال في سوق العمل بسن (5-17) مبكرا" بنسبة (7%) بين البنين هي الأعلى (10%) مقابل البنات (4%) (اليونسيف، تقرير وقائع التعليم في العراق، 2020: 24).

- ضعف الشراكة بين المؤسسات التعليمية في القطاعين العام والخاص ومحدودية آليات الرصد والتقييم وضعف الحوكمة الإدارية والالكترونية وخدمات المكتبة الافتراضية وعدم انفتاح مؤسسات التعليم العالي على كافة مؤسسات المجتمع وضعف ارتباطها بسوق العمل ومن ثم الفجوة بين النظرية والتجربة بين العلوم والمهارات.

- التجاوز على الاحزمة الخضراء وهي عبارة عن حاجز نباتي مؤلف من صف أو عدة صفوف من الأشجار والشجيرات من الأنواع المحتملة للجفاف والحرارة والملوحة كأشجار (النخيل، بوكالبتوس، كينوكارس، الزيتون، السدر، شوك الشام، الدفلة وغيرها، الخ) بهدف توفير حماية للمناطق السكنية ومصدات للرياح من تأثير الغبار، الخ. (وزارة البيئة، حالة البيئة في العراق لعام (2016)، الفصل الثالث: الأراضي والتربة: 63). بلغت نسبة التجاوزات على الأراضي الزراعية (56,6% و 23,1% و 14,0% في المثني وكربلاء وميسان) من إجمالي مساحتها الخضراء، ويكمن نوع التجاوز لكل منها (بناء دور سكنية/ تجريف وتفتيت/ بناء دور سكنية وبلوك خرساني) على التوالي في (2016) (وزارة البيئة، حالة البيئة في العراق لعام (2016)، الفصل الثالث: الأراضي والتربة: 68) الى جانب انخفاض مقياس الغطاء النباتي في الأراضي الزراعية بنسبة (8% في 2020) على وفق ارتفاع متوسط درجات الحرارة بنسب (1%) وانخفاض معدلات هطول الامطار (2,4%) (وزارة البيئة، حالة البيئة في العراق لعام (2016)، الفصل الأول: التغيرات المناخية ونوعية الهواء: 4).

- ارتفاع الفقر المائي نتيجة التبخر من الأنهار أو البحيرات أو الخزانات التي تقدر (8) م³/سنويا"، لذا، فإنه يعتبر من البلدان التي تعتمد بشكل كبير جدا" على البلدان المجاورة (تركيا وسوريا وإيران) لتوفير مصادر المياه

العذبة التي تتدفق عبر نهري (دجلة والفرات وروافدهما لاسيما مع انخفاض واراتهما بنسبة (9,2%- من 54,75 مليار م³ للسنة المائة (2015- 2016) الى 49,67 مليار م³ للسنة المائتية (2019- 2020)، وكتحصيل حاصل انخفاض نصيب الفرد ب(18,2%- من 1,513,72 مليار م³ الى 1,237,9 مليار م³) للسنتين المائيتين المذكورتين (وزارة التخطيط، الاحصاءات البيئية للعراق، كمية ونوعية المياه لسنة (2020)، 2021: 16) ونهر الكارون، وبما انه دولة مصب لها، فان استمرار النقص في كمية المتساقطات نتيجة تغير المناخ مع زيادة معدلات الاستهلاك في العراق والبلدان المجاورة التي تعتبر بلاد المنبع لمصادر المياه الواردة الى العراق، سيؤدي الى تفاقم حالة شحة المياه العذبة (وزارة البيئة، حالة البيئة في العراق لعام (2016)، الفصل الأول: التغيرات المناخية ونوعية الهواء: 3).

- انخفاض الغابات الطبيعية وارتفاع الصناعية منها: تعد رئة الأرض الحقيقة التي تتنفس بها، واحد أهم المصادر الطبيعية التي تقوم على امتصاص غاز ثنائي أوكسيد الكربون والغازات الضارة الأخرى من الجو واطلاق الاوكسجين وفلتره الهواء، إذ تبلغ إجمالي الغابات الطبيعية (3137) دونم موزعة في (كركوك وميسان والمثنى 2799 و 238 و 100) دونم على التوالي مقابل ارتفاع الغابات الصناعية (92466) موزعة في (واسط والقادسية وديالى 50512 و 14752 و 10716) دونم، تليها (بغداد وبابل وكركوك والبصرة 7514 و 4626 و 2026 و 1000) دونم و (النجف وكربلاء وميسان 910 و 240 و 170) دونم على التوالي في (2016) (وزارة البيئة، حالة البيئة في العراق لعام (2016)، الفصل الثالث: الأراضي والتربة: 79-81).

1.IV. نتائج البحث:

- يضم الرخاء العالمي، ثلاث مؤشرات أو مجالات ضرورية للازدهار هي (المجتمعات الشاملة/الاقتصاد المفتوح/ تمكين الافراد)، ولكل مؤشر منها (أربع) مؤشرات فرعية، أي بنحو (12) مؤشر فرعي.

- تراجع العراق من المركز أو المرتبة (123 في 2015 الى 143 في 2016) من أصل (142 و 149) دولة على التوالي، ثم بين التقدم على نحو طفيف (142 من إجمالي 149 دولة في 2017) ثم ليتراجع الى (143 من أصل 146 دولة في 2018) ثم التقدم الى المراكز (142 و 137 من أصل 167 دولة في 2019 و 2020) من حيث:

* التقدم: لمؤشر المجتمعات الشاملة: الأمن والأمان والحوكمة (2020) والحرية الشخصية (2018- 2020) ورأس المال الاجتماعي (2015- 2016 و 2018)، لمؤشر الاقتصاد المفتوح: بيئة الاستثمار (2020) وشروط المؤسسة (2019- 2020) والجودة الاقتصادية (2017- 2019) والبنية التحتية والوصول الى الأسواق (2019- 2020)، لمؤشر تمكين الأفراد: الظروف المعيشية (2019- 2020) والصحة (2018- 2020) والتعليم (2019- 2020) وإخفاء البيئة الطبيعية (2016- 2018 و 2020).

* التراجع: لمؤشر المجتمعات الشاملة: الأمن والأمان (2015- 2019) والحرية الشخصية (2015- 2017) والحوكمة (2015- 2019) ورأس المال الاجتماعي (2017 و 2019- 2020)، لمؤشر الاقتصاد المفتوح: بيئة الاستثمار (2015- 2019) والجودة الاقتصادية (2015- 2016 و 2020)، لمؤشر تمكين الأفراد: الصحة (2015- 2017) والتعليم (2015- 2018) وإخفاء البيئة الطبيعية (2019).

- وفقا " لاعلاه، يعود أسباب:

* التقدم والتحسين الى: (المجتمعات الشاملة: تشكيل اللجنة الوطنية لحماية الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب برئاسة وزارة العدل ومنتدى عراقي للتنمية المستدامة لتوسيع الحوار/الاقتصاد المفتوح: انخفاض معدل التضخم/ تمكين الافراد: اطلاق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية البرنامج التجريبي للاعانات النقدية المشروطة بالتعليم والصحة، الخ).

* التراجع والتدهور الى:

* (المجتمعات الشاملة: التطور البطيء في معيار مكافحة الفساد/ عدم وجود أي اهتمام من المؤسسات الرسمية/ الثقافة المجتمعية القائمة على التمييز، الخ.).

* (الاقتصاد المفتوح: يعد من البلدان العاجزة عن تحقيق معدل النمو المستهدف/ ارتفاع عرض النقد بالمفهوم الواسع (السيولة المحلية) بنسب 39,6% من الناتج المحلي الاجمالي في 2017 لارتفاع مكوناتها الاساسين كل من عرض النقد بالمفهوم الضيق والودائع الأخرى الثابتة/ العجز في مجال الطاقة الكهربائية، الخ.).

* (تمكين الافراد: ارتفاع نسبة الهدر في الماء المنتج في الشبكات والانابيب الناقلة/ ضعف الوعي لدى المواطنين بترشيد الاستهلاك وشحة وتذبذب الطاقة الكهربائية اللازمة للتشغيل/ إهمال الجانب الاستثماري للقطاع الصحي مقابل التشغيلي منها/ عدم تفعيل قانون التعليم الالزامي وعدم تفعيل (الحصر السنوي)/ ارتفاع الفقر المائي، الخ.).

2.IV. مقترحات البحث:

- بناء أمن مجتمعي يحقق الاستقرار ويساهم في بناء السلام واستدامته من خلال تعزيز سلطة الدولة لاسيما مؤسساتها الأمنية، إذ بين المسح الوطني للفتوة والشباب في العراق لعام (2019)، ان أهم العوامل الذي يخفف العنف في المجتمع يكمن في (قوة تنفيذ القانون/ التنشئة الاجتماعية/ الدين/ التقاليد الاجتماعية والعشائرية/ الازمات والحروب والنزوح) بنسب (56,7%/ 32,6%/ 20,6%/ 17,9%/ 12,1%/ 8,1%) (وزارة التخطيط، المسح الوطني للفتوة والشباب في العراق، 2020: 276).

- خلق الظروف المواتية لمساءلة الحكومات وتعزيز مؤسسات الرقابة مع نشر البيانات ذات الصلة وضمان الوصول الى المعلومات لضمان حصول الجمهور على معلومات سهلة، وان يكون الاعتماد على الحوكمة كأساس في إدارة مؤسسات الدولة لغرض تحسين الأداء الحكومي من جهة، والحد من الفساد المالي والإداري من جهة أخرى، ومن ثم، تحقيق مستوى متقدم من الرخاء والازدهار.

- إعطاء الأولوية للتعليم من أجل ان يتمكن الناس من الوصول اليه من حيث: *تحسين آليات التنسيق بين الإدارة المدرسية وأولياء أمور الطلبة. *مد التعليم الالزامي الى مستوى (الدراسة المتوسطة الأساسية). *تعزيز كل من إمكانات وقدرات وزارة التربية (الهيئة العليا لمحو الأمية) وكفاءة التعليم العالي من خلال التوسع في التقييم والاعتماد الأكاديمي. *تطوير جهاز ضمان الجودة كونه أداة دافعة للتطوير على المدى القصير وآلية للاعتماد على المدى الطويل. *تلبية متطلبات سوق العمل في المستقبل وذلك بتطوير البرامج التعليمية والتخصصات التي تلي التطور المتسارع في الوظائف للحد من البطالة. (وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018-2020)، الفصل التاسع: التنمية البشرية والاجتماعية، 2018: 224-225).

- توفير مناخ استثماري جاذب للمجال الصحي، فضلاً عن تطوير اقتصاديات الصحة وتطبيق الآليات المناسبة لديمومة توافر السيولة المالية لتنفيذ الخدمات الصحية.

- دعم القطاع الخاص وتوفير البيئة التنافسية الجاذبة له، ومن ثم، تعزيز البنى التحتية من خلال الشراكة معه الى جانب تطبيق خدمات الحكومة الالكترونية.

- إيجاد آلية للتنسيق المبكر بين الجهات الحكومية ووزارة الاتصالات قبل الشروع بتنفيذ مشاريعه مع الاستغلال الأمثل للترددات والسيطرة على امرار مكالمات الهاتف النقال الدولية وخدمة الانترنت من حيث بوابات النفوذ الدولية.

- تحسين مركز الدولة في مؤشر ضمان الاستثمار بهدف تعزيز الإيجابيات وإزالة المعوقات من حيث بناء قاعدة بيانات ومعلومات تكون دقيقة وحديثة وشاملة في آن واحد عن البيئة الاستثمارية على نحو عام والاستثمارات الأجنبية على نحو خاص، وأن يكون هناك فريق عمل من الجهات المعنية كالمهينة الوطنية للاستثمار بغية تحديد مكان القوة والضعف على صعيد جاذبية العراق للاستثمار مع تعزيز حماية المستثمرين.

V- الإحالات والمراجع :

1. أمن...بالأرقام(2022): العراق يحصد أعلى نسبة تاريخية بالجرائم الجنائية في(2022)، أبريل، 22 / 10، تاريخ الزيارة 4 / 8 / 2023 www.kurdistan24.net.
2. البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية(2016 و2019-2021)، الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية، التقارير الاقتصادية السنوية(2015-2020)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية، الفصل الرابع: قطاع المالية العامة، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث.
3. البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية(2018-2020)، مؤشرات القطاع الحقيقي، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث.
4. الحديثي وآخرون، د. احسان عمر(2019)، التعليم قبل الجامعي: قراءة في الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي والبحث العلمي في العراق، مؤتمر البيان السنوي الثاني(التربية والتعليم من أجل تنمية مستدامة) ، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.
5. حسن، باسمه كزار(2022)، دور السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق للمدة(2004-2020)، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة : كلية الإدارة والاقتصاد.
6. الحمود، د. علي ظاهر(2023)، مكافحة الفساد في العراق- أوراق سياساتية، الطبعة الأولى، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.
7. خريسان، د. باسم علي(2021)، موقع العراق في مؤشر الرخاء (الأزدهار) العالمي 2020، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.
8. خريسان، د. باسم علي(2021)، العراق في مؤشر رأس المال الاجتماعي العالمي 2020، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.
9. داودي وآخرون" مزوري ودقيش، د. عبد الفتاح ود. الطيب ود. جمال(2021)، تجارب دول رائدة في المؤسسات ورفاهية مواطنيها- قراءة تحليلية في مؤش الأزدهار العالمي: دراسة مقارنة بين الجزائر ومجموعة من الدول العربية، المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي حول المؤسسات والرفاهية: المحور الخامس، الجزائر: جامعة مصطفى اسطمبولي- معسكر، يومي 17- 18 / 5 / 2021.
10. دستور العراق(2005)، الباب الثاني: الحقوق والحريات، الفصل الأول: الحقوق، بغداد.
11. رشيد وآخرون: جمعة ومحسن، د. ايناس محمد واحمد إبراهيم ود. إبراهيم حميد(2021)، تحليل أثر الدين العام على الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق -دراسة في ظل أثار قوانين الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي للمدة(2008-2020)، مجلة الجامعة العراقية، مركز البحوث والدراسات الإسلامية (مبدأ)، العدد(52)، الجزء(3).
12. رفاعي وآخرون" أبو زيد ويوسف"، وليد احمد واحمد صبري وحماة صلاح (2023)، محددات الرفاهية الاقتصادية في مصر(1990-2020)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مصر: جامعة بني سويف، العدد(18).
13. شكر، زينب(2022)، اقتصاد النفط في محافظة البصرة العراقية وأثره في الاجتماعي والسياسي، أبو ظبي: مركز الامارات للسياسات.
14. الشمري، براء (2022)، (300) جريمة اتجار بالبشر في العراق خلال (2021)، العربي الجديد، 2/7. تاريخ الزيارة 4/8/2023. www.alaraby.co.uk.
15. صالح وسلمان، عهود حمود ود. احمد عبد الله(2021)، استراتيجية مستقبلية حول واقع مؤشرات الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكوئ للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط: كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد(13).

16. عثمان، د. سعد محمد(2022)، الحوكمة المؤسسية بين الفهم الكلاسيكي والمعاصر مع الإشارة الى حوكمة الأداء الاقتصادي في العراق، بحوث الندوة العلمية للمدة (1- 2 / 8 / 2019) في كتاب حوكمة المؤسسات العراقية في ضوء المعايير الدولية، الطبعة الأولى، إسطنبول:المنتدى العراقي للنخب والكفاءات.
17. العسكري، هاني مالك(2023)، دور الإيرادات الضريبية في استدامة النمو الاقتصادي- العراق حالة دراسية للمدة(2004- 2020)، مركز تبيين للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 3/13.
18. علاء الدين، رائج(2018)، الطائفية والحوكمة ومستقبل العراق، دراسة تحليلية، الدوحة، مركز بروكنجز، رقم(24)، أكتوبر.
19. فارس وجودة، ناجي ساري ود. ندوة هلال(2022)، عوامل ومكونات المناخ الاستثماري في العراق للمدة(2004- 2020)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية: كلية الإدارة والاقتصاد، العدد(75)، السنة (20).
20. كامل، ميادة رشيد(2022)، تقييم التجربة التنموية في الصين وإمكانية تطبيقها في العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة: كلية الإدارة والاقتصاد.
21. محمد وعودة، د. احمد جاسم ومحمد حسن(2016)، دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية وعلاقتها بمتوسط وعدالة توزيع الدخل في العراق للمدة(1975- 2011)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة كربلاء: كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد(14)، العدد(38)، السنة(12).
22. مراد، صاوي(2013)، الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية-دراسة قياسية، مجلة المستقبل العربي، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(417)، السنة(36)، ت.2.
23. مصطفى، د.عدنان ياسر(2021)، التنمية البشرية والاجتماعية واهداف التنمية المستدامة في العراق: التحديات والفرص، ورشة القيت في ورشة عمل نظمها منظمة تموز للتنمية الاجتماعية بتاريخ 10 / 11 / 2021، بغداد: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.
24. منظمة الشفافية الدولية، التقارير السنوية(2015- 2021)، تاريخ الزيارة 23 / 7 / 2023، www.transparency.org.
25. منظمة العفو الدولية(2018)، بيان عام- العراق: اشتداد القبضة على حرية التعبير، 3/5، رقم الوثيقة 14 / 9962/2019 .MDE.
26. المهداوي وآخرون: الربيعي والمعموري، د. وفاء جعفر وامين ود. فلاح خلف علي ود. احمد سامي(2021)، المحور التاسع: التربية والتعليم العالي 2020، النجف: مركز الرافدين للحوار.
27. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات(2015 و 2020)، مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت.
28. موعش، محمد(2020)، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، ابوظبي: صندوق النقد العربي.
29. النعيمي، د. محمد عبد العال(2022)، تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في العراق لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية والتنمية الإدارية مكافحة الفساد، بحوث الندوة العلمية للمدة (1- 2 / 8 / 2019) في كتاب حوكمة المؤسسات العراقية في ضوء المعايير الدولية، الطبعة الأولى، إسطنبول:المنتدى العراقي للنخب والكفاءات.
30. الهيتي، د. نوزاد عبد الرحمن(2021)، تقييم بيئة الاستثمار والاعمال في العراق من واقع المؤشرات الدولية، مجلة الريادة والاعمال، جامعة النهرين: كلية اقتصاديات الاعمال، المجلد الثاني(اصدار خاص).
31. الوائلي ونعمة، د. خضير عباس حسن ود. زينب هادي(2020)، مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة: كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد(14)، العدد(56).
32. الاونكتاد(2020)، تقرير الاستثمار العالمي 2020- الإنتاج الدولي بعد الجائحة: الرسائل الرئيسية وعرض عام، الأمم المتحدة.
33. وزارة البيئة، حالة البيئة في العراق لعام(2016)، الفصل الأول: التغيرات المناخية ونوعية الهواء، الفصل الثالث: الأراضي والتربة، بغداد: قسم تقنيات المعلومات.
34. وزارة التخطيط(2019)، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة(2019)،(انتصار إرادة وطن)، بغداد.

35. وزارة التخطيط (2021)، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة-العراق والعودة الى المسار التنموي، الهدف(1):القضاء على الفقر، الهدف(3):الصحة الجيدة والرفاه، الهدف (4):التعليم الجيد، الهدف(5): المساواة بين الجنسين، الهدف(8):العمل اللائق والنمو الاقتصادي الهدف (16) السلام والعدل والمؤسسات القوية، بغداد: اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة.
36. وزارة التخطيط (2021)، تقرير المرأة والرجل، بغداد: قسم إحصاءات التنمية البشرية.
37. وزارة التخطيط (2017، 2018)، التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات، بغداد: قسم إحصاءات التنمية البشرية.
38. وزارة التخطيط (2019 و 2021)، الإحصاءات البيئية للعراق ملوثات الهواء لسنتي (2018 و 2020)، بغداد: قسم إحصاءات البيئة.
39. وزارة التخطيط (2021)، الإحصاءات البيئية للعراق (الأحوال الطبيعية والخصائص الجغرافية لسنة 2020)، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء: قسم إحصاءات البيئة.
40. وزارة التخطيط (2021)، الإحصاءات البيئية للعراق- كمية نوعية المياه لسنة (2020)، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء: قسم إحصاءات البيئة.
41. وزارة التخطيط (2021)، الإحصاءات البيئية للعراق (قطاع المجاري) لسنة (2020)، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء: قسم إحصاءات البيئة.
42. وزارة التخطيط (2018)، خطة التنمية الوطنية (2018- 2022)، الفصل الأول: الأداء التنموي، الفصل الرابع: الحكم الرشيد، الفصل الثامن: التنمية المكانية والقطاعية، الفصل التاسع: التنمية البشرية والاجتماعية، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء.
43. وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية (2020- 2021)، الباب الثاني: التعداد العام للسكان والمساكن، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء.
44. وزارة التخطيط (2018)، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق (2017- 2018)، القسم الرابع: النشاط الاقتصادي والقوى العاملة، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء.
45. وزارة التخطيط (2020)، المسح الوطني للفتوة والشباب في العراق (2019)، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء.
46. وزارة التخطيط (2019)، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات (2015- 2018)، بغداد: مديرية الحسابات القومية.
47. وزارة التخطيط، منتدى العراق للتنمية المستدامة، بغداد: اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة.
48. وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (2015)(2016)(2017)(2018)(2019)(2021)، العدد(4352)/(4394)/(4430)/(4485)/(4529)/(4625)، السنة (56)/(57)/(58)/(59)/(60)/(61)، بغداد.
49. اليونيسيف (2020)، تقرير وقائع التعليم في العراق: تحليلات التعلم والمساواة بناء على بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات.

51. GLOBAL PEACE INDEX (JUNE 2015-2017&2020), INSTITUTE FOR ECONOMICS & PEACE is a registered charitable research institute in Australia and a Deductible Gift Recipient, IEP USA is a 501(c)(3) tax exempt organization.
52. Worldwide Governance Indicators(WGI), (2015- 2020) , INTRACTIVE DATA ACCESS, 20.SPT.
53. The Legatum Prosperity Index ,(2015- 2020), LONDON: United Kingdom, 11 charles street.

(*) تشمل كل من:

1. مجموعة المتطلبات الأساسية: الاستقرار الاقتصادي الكلي: معدل التضخم- نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية الى الناتج المحلي الإجمالي- نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي- تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي- تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال- عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة- نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي، الخ.// بيئة أداء الاعمال/ البيئة المؤسسية: الاستقرار السياسي وغياب العنف- سيادة القانون- السيطرة على الفساد- فعالية السياسات والإجراءات الحكومية، نوعية الأطر التنظيمية- المشاركة والمحاسبة" /الوساطة المالية والقدرات التمويلية: الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي- حصة الدولة من مجموع عمليات الاندماج والاستحواذ في العالم- معدل عرض النقد الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي).
2. مجموعة العوامل الكامنة: "مؤشر حجم السوق وفرص الوصول اليه: "الطلب المحلي الحقيقي للفرد- الأداء التجاري- نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي- الانفتاح على العالم الخارجي- تطبيق التعريف الكمركية- تقلبات الطلب المحلي" / مؤشر الموارد البشرية والطبيعية: "متوسط نمو إنتاجية العمل- نصيب عوائد الموارد الطبيعية من اجمالي الناتج المحلي- متوسط سنوات الدراسة للبالغين- سنوات التعليم المتوقعة للأطفال- التنمية البشرية" /مؤشر عناصر الكلفة" زمن دفع الضرائب(ساعات/ سنويا"- تكلفة التصدير وفق الالتزامات الوثيقة- اجمالي معدل الضريبة(%) من الأرباح التجارية)- ضريبة العمل والمساهمات(%) من الأرباح التجارية)/الأداء اللوجستي: "جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية: ومنها الحصول على الطاقة الكهربائية- زمن انجاز إجراءات- جودة البنية التحتية- أداء الشحن الدولي- كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل- كفاءة أداء التخليص الكمركي" /الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: "اشتراكات الهاتف الثابت لكل(100) نسمة- اشتراكات الهاتف النقال لكل(100) من السكان- نسبة مستخدمي الانترنت من السكان- اشتراكات خدمات النطق العريض(البرودباند).
3. مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية(اقتصاديات التكتل: "عدد الشركات المتعددة الجنسيات العاملة داخل الدولة - رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة كنسبة من اجمالي العام- الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي ابرمتها الدولة/عوامل التميز والتقدم التكنولوجي: "الحكومة الالكترونية- تطور بيئة الاعمال -تطور السوق- مخرجات المعرفة والتقدم التكنولوجي- المشاركة في اجمالي طلبات التصميم المباشرة وعبر نظام لاهاي).